



## مجلس النواب الرسمي

### مجلس النواب

محضر الجلسة السادسة عشرة  
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة  
في ٩ / ربيع الاول / ١٤١٦ هجرية ، الموافق ٦ / ٨ / ١٩٩٥ ميلادية .  
العدد (١٦)

#### - جدول الأعمال -

صفحة

٥

٥

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عبد العزيز جبر .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب احمد الكسابية .

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب محمد داودية .

د - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب خالد عبد النبي .

هـ - طلب اجازة مقدم من معالي النائب عبد الرؤوف الروابدة .

هنا من الأصل

## ٣- الردود على الأسئلة :-

- ١- كتاب معالي وزير الصحة رقم (٨) تاريخ ١٩٩٥/١/٢٦ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٨) والمقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني .
- ٢- كتاب معالي وزير النقل رقم (٥٨٠١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٦ ، جواباً على السؤال رقم (٧٠) والمقدم من سعادة النائب السيد فوزي الرعيبي .
- ٣- كتاب معالي وزير التنمية الإدارية رقم (١٤٥) تاريخ ١٩٩٥/٣/٣٠ ، جواباً على السؤال رقم (١٤٧) والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .
- ٤- كتاب معالي وزير الصحة رقم (٣٤) تاريخ ١٩٩٥/٧/٦ ، جواباً على السؤال رقم (١٦٧) والمقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .
- ٤- استقالة مقدمة من سعادة النائب الدكتور ذيب عبد الله خطاب من عضوية اللجنة القانونية .

## ٥- الاقتراحات برغبة :-

- ١- اقتراح برغبة رقم (١١٤) تاريخ ١٩٩٥/٨/١ ، والمقدم من سعادة النائب السيد خالد المجارمة بخصوص أن يكون رئيس البلدية من الدرجة الثالثة والرابعة حاملاً شهادة التوجيهي لما فوق .
- ٢- اقتراح برغبة رقم (١١٥) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ ، والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زلط ، بشأن تنفيذ مشروع الصرف الصحي في ضاحية الياسمين .
- ٣- اقتراح برغبة رقم (١١٦) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ ، والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زلط ، بشأن إنارة جميع الشوارع في ضاحية الياسمين .
- ٤- اقتراح برغبة رقم (١١٧) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ ، والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زلط ، بشأن إنشاء مركز صحي في اسكان جمعية بدر واسكان جمعية التلفزيون في ضاحية الياسمين .
- ٥- اقتراح برغبة رقم (١١٨) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ ، والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زلط ، بشأن إنشاء مدرسة لابنائنا وبنائنا في ضاحية الياسمين .

- ٦- استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٥ ، ٣٣ والمتضمن مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ .  
( القرار موزع في الجلسة الرابعة عشرة ) .
- ٧- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .  
حيث يوم الأحد ١٣/٨/١٩٩٥ الساعة الخامسة مساءً .

هذه هي الأعمال

محضر الجلسة

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٥/٨/٦ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته السادسة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خمير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة ، السيد ابراهيم شحنة .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : السيد عبد العزيز جبر ، السيد خالد عبد النبي ، الدكتور فوزي الطعيمة ، السيد احمد الكساسبة .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : معالي السيد محمد الدويب ، دولة السيد طاهر المصري ، السيدة توجان فيصل ، السيد خليل حدادين .

وحضر من الحكومة

١- سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢- معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٣- معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .

٤- معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية .

٥- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : وزير الخارجية .

٦- معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

٧- معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٨- معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

٩- معالي المهندس علي أبو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

١٠- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

١١- معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

١٢- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٣- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٤- معالي الدكتور عبد الرزاق النور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٥- معالي السيد عادل القضاة : وزير التموين .

١٦- معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

١٧- معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة ، السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى ؟

السيد الامين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عبد العزيز جبر المحترم .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب احمد الكساسبة المحترم .

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب محمد داوود المحترم .

١٨- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

١٩- معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

٢٠- معالي الدكتور نادر أبو الشعر : وزير العمل .

٢١- معالي المهندس نادر الظهيريات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٢- معالي المهندس سمير الحياشنة : وزير الثقافة .

٢٣- معالي الدكتور محمد أبو عليم : وزير الدولة .

٢٤- معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة .

٢٥- معالي الدكتور محي الدين توفيق : وزير التنمية الادارية .

٢٦- معالي السيد سمير دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٢٧- معالي السيد عبد الاله الخطيب : وزير السياحة والآثار .

٢٨- معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الادارية .

وحضر من الامانة العامة :

١- السيد نذير عطيات .

٢- السيد علي الحسينان .

٣- السيد محمد الرديني .

٤- السيد غسان النجداوي .

هنا من اجل



الموضوع : الأسئلة  
رقم السؤال : ١٠٨

أرجو التكريم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصحة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ما سبب التأخر في تشغيل كرسي الأسنان في بلدة عرجان / عجلون وتأخير تركيب كرسي اسنان في عين حيث تقرر ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

ضيف الله المومني

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٦٩٥  
التاريخ : ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الصحة

أبعت لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٠٨) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ المقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني . أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

والقبول الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

نسخة : الى سعادة النائب ضيف الله المومني  
نسخة : سجل الأسئلة .

د - طلب معلرة مقدم من معالي النائب عبد الرؤوف الروابدة المحترم .

ه - طلب معلرة مقدم من سعادة النائب خالد عبد النبي المحترم .

معالي رئيس المجلس : معالي عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : اعتذار معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة مخالف للنظام ، يجب ان يكون اجازة لانه كما علمت خارج البلاد ، فارجو تحويله طلب اجازة .

معالي رئيس المجلس : هو اجازة .

هل يوافق المجلس الكريم على معلرة واجازة السادة النواب ؟

موافقون .

السيد الامين العام :

٣- الردود على الأسئلة :-

١- كتاب معالي وزير الصحة رقم (٨) تاريخ ١٩٩٥/١/٢٦ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٨) وللمقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣

التاريخ : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

الموافق : ١٨ / رجب / ١٤١٥ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : ع / ع / ٣ / ٨

التاريخ : ٢٦ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،،،

اشارة لكتابكم رقم ٣٦٩٥/٢٤/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (١٠٨) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ المقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني .

ارجو ان اعلمكم ان السبب وراء تأخير تشغيل كرسي الاسنان في مركز صحي عرجان يعود لكون كراسي الاسنان التي قدمها المتعهد كانت غير مطابقة للمواصفات ، وقد قامت دائرة اللوازم العامة بشراء اجهزة اسنان اخرى على حساب المتعهد ، ووصلت الاجهزة الى مستودعات الوزارة بتاريخ ١/١٨ / ١٩٩٥ ، وقد تم تركيب جهاز اسنان جديد لمركز صحي عرجان بدلاً من كرسي الاسنان الموجود بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٣ ، كما سيتم تركيب كراسي اسنان في المراكز الصحية الاخرى المقرر تركيب كراسي اسنان لها خلال الالهام القادمة .

اما بخصوص تركيب كرسي اسنان في مركز صحي عين ، فسيعطى هذا الموضوع

الاولوية اللازمة .

واقبلوا احترامي ،،،

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

نسخة / لمدير عام الشؤون الادارية  
نسخة / لمدير عام صحة عجلون  
نسخة / لمدير المشتريات

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ضيف الله المومني .

السيد ضيف الله المومني : شكراً معالي الرئيس .

وشكراً لمعالي وزير الصحة الكريم ولا يوجد ما اذكر الا انني اقول ان معالي الوزير من بين القلائل الذين يحملون هم الوطن والمواطن وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، ان مدحنا الحكومة مش خالصين ، وان استجوبنا الحكومة مش خالصين .

السيد الامين العام :

٢- كتاب معالي وزير النقل رقم (٥٨٠١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٦ ، جواباً على السؤال رقم (٧٠) وللمقدم من سعادة النائب السيد فواز الرعبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

هنا من اصل

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب

نسخة إلى سعادة النائب فواز الزعبي  
نسخة إلى سجل الأمانة .

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة النقل

الرقم : ١٥ / ٢٥ / ٥٨٠١

الموافق : ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة إلى كتابكم رقم ٢٤/١٦/٣  
٣٤٧٦ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٢ ومرفقه مذكرة  
النائب المحترم السيد فواز الزعبي حول السيارات  
الشاحنة التابعة لشركة النقل البري العراقية  
الأردنية التي تم بيعها عام ١٩٩٢ .

أرجو العلم بأنه خلال عام ١٩٩٢ تم بيع  
٣٣٦ شاحنة شتاير مع مقطوراتها إلى شركة  
الحاج اسحق القواسمي بمبلغ (٢) مليون دولار  
أمريكي وذلك بعد الاعلان عن بيعها في  
الصحف الخلية لأكثر من مرة ، علماً بأن  
الشاحنات كانت بحالة سكراب ، وأن  
المشتري يتحمل رسوم الجمارك والترخيص  
للشاحنات والمقطورات . مرفقاً لمعاليتكم الوثائق  
التي توثق .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

سمير لغوار  
وزير النقل

رقم السؤال : ٧٠

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى  
معالي وزير النقل للاجابة عليه خلال المدة  
المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

في عام ١٩٩٢ تم بيع نحو (٤٠٠)  
سيارة من سيارات شركة النقل البري العراقي  
الأردني .

أرجو اعلامي عن اسعار مبيع هذه  
السيارات ؟ والجهات التي قامت بشراؤها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب  
فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٤٧٦

التاريخ : ١٢ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير النقل

أهت لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم  
(٧٠) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٠ ، المقدم من  
سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة  
القانونية .



شركة النقل البري العراقية الأردنية

رقم الجلسة : ٤ / ٢٦

تاريخ الجلسة : ١٩ / ١١ / ٩١

رأى

اجتمع مجلس ادارة شركة النقل البري العراقي الاردني في مبنى  
وزارة النقل والاصالات الاردنية بعمان واستكمالا للاجتماع الذي  
عقد في مبنى الشركة بتاريخ ١٩٩١/١١/١٢ برئاسة المهندس عوف التسل  
نائب رئيس المجلس وحضر كل من :

١. الدكتور شاهر محادين عضو المجلس
٢. السيد احسان ياس الصياغ عضو المجلس
٣. السيد خالد الطيب عضو المجلس

وتنفيذا للمقرر الثالث من محضر الجلسة الثامنة /الدوره الرابعه  
بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٠ اطلع المجلس على العرضين المقدمين : لشراء شاحنات  
شتاير (راس وخريلا) من الحاج اسحق عبد الجبار القواسمي وشركه لشعه  
ودعيس ورشاد البرجكسي ، وفيما يلي ملخصا للعرضين :

اولا : عرض الحاج اسحق عبد الجبار القواسمي .

١. عرض مقدم بتاريخ ١٩٩١/١١/١٧ لشراء شاحنات شتاير  
(راس وخريلا) عدد ٣٣٦ شاحنه وبسعر اجمالي قدره مليون  
دولار امريكي (٢.٠٠٠.٠٠٠) دولار ، علما بان المبلغ الوارد  
في العرض السابق المقدم من الحاج اسحق عبد الجبار  
القواسمي بتاريخ ١٩٩١/١١/٩ هو (١.٩٨٥.٠٠٠) دولار امريكي .

٢. شروط الدفع : يتعهد السيد القواسمي بدفع مبلغ :  
٢٠٠.٠٠٠ دولار عند توقيع الاتفاقية  
٩٠٠.٠٠٠ دولار بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٨  
٩٠٠.٠٠٠ دولار بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠

٣. ويتعهد الحاج اسحق عبد الجبار القواسمي في حالة شراء  
شاحنات جديده بفتح اعتمساده مستندي لصالح شركة النقل  
البري العراقي الاردني مآدر من البنك العربي بنسبه  
يتفق عليها من وسيد في تاريخه (خامينات وتسديد بوالس) .

٤. قدم السيد القواسمي كفايه دخول عطاء ، شيك ممدد بمبلغ  
(١٣٥.٠٠٠) مآدر من البنك العربي المسطه رقم (٩٠٣٦٢٤) .

٥. قدم السيد القواسمي كتابا بتاريخ ١٩٩١/١١/١٨ يبين فيه  
بالسعي يتم دفع الدفعتين المتبقيتين الخاليه والثالثه  
بواسطة كفايه بنكيه مآدره من البنك العربي .

هذا من النقل

شاليا : شركة لتشيعة ودعيس ورشاد البرجكتي .  
=====

١. قدمت الشركة عرضا لشراء شاحنات شتاير (راس وجريل) وعلمس النحو التالي :
  - تتعهد بشراء ٢٣٩ شاحنة شتاير (راس وجريل) وبسعر (٥٠٠) دولارا امريكيا للشاحنة الواحدة .
  - تتعهد بشراء ١٠٥ شاحنات شتاير (راس وجريل) وبسعر (٩٠٠) دولارا امريكيا للشاحنة الواحدة .
٢. شروط الدفع :
  - تتعهد الشركة بدفع قيمة الشاحنات على ثلاث دفعات متساوية تدفع خلال سنة اثنى عشر من تاريخ احواله العمل وبمعدل دفعه كل شهرين ، كما يتعهد بتقديم كفالة بنكيه بذلك .
  - ٣. وحيث ان عدد شاحنات شتاير المتواجده لدى الشركة بتعهد اهداء خمسة شاحنات لمؤسسة البوالتى مع ٢٣٩ شاحنة و ١٠٥ شاحنات ، تكون قيمة العرض المقدم لشراء الشاحنات (١٩٨٥٠٠) دولارا امريكيا .
  - ٤. قدمت الشركة كفالة دخول عطاء شيك بمقدار بقيمة (١٤٠٠٠٠) مائة واربعون الف دينار صادر من بنك الاتحاد كدخول واستثمار رقم ٢٩٦٥ تاريخ ١٩٩١/١١/١٩ .
  - ٥. قدمت الشركة كتابا صادرا من بنك الاتحاد للدخول والاستثمار رقمه ٩١/١٥١٢ تاريخ ١٩٩١/١١/١٨ ، بتعهد فيه البنك المذكور من حيث المبدأ باصدار كفالة بنكيه بقيمة (١٤٠٠٠٠) دينار اردنيا لصالح شركة النقل البرى العراقية الاردنيه في حالة احواله العطاء على شركة لتشيعة ودعيس ورشاد البرجكتي .
  - ٦. مدة سريان العرض خمسة عشر يوما اعتبارا من ١٩٩١/١١/١٧ .

وبعد اطلاع المجلس على العرضين اعلاه ودراستهما دراسة والفهم واجراء المقارنه بينهما ، قرر المجلس ما يلي :

- ١- بيع شاحنات شتاير (راس وجريل) والبالغ عددها ٢٣٩ شاحنة الى الحاج اسحق عبد الجبار القواسمي بمبلغ مليوني دولارا

شاليا  
ورشاد البرجكتي



### شركة النقل البري العراقية الوطنية

امريكا وذلك لاسباب التاليه :

١. السعر الاجمالي المقدم من قبل الحاج اسحق عبد الجبار القواسمي يزيد بمبلغ (١٥ ٥٠٠) خمسة عشر الف وخمسمائة دولارا امريكيا من السعر المقدم من قبل شركة لتشيعة ودعيس ورشاد البرجكتي .

رقم الجلسة :

تاريخ الجلسة :

٢. العرض المقدم من قبل الحاج اسحق عبد الجبار القواسمي يتضمن تقديم دفعه مقدمه بقيمة (٢٠٠٠٠٠) الف دولار (مائتي الف) عند توقيع الا ذكايه . في حين ان العرض المقدم من قبل شركة لتشيعة ودعيس ورشاد البرجكتي لا يتضمن على تقديم دفعه مقدمه .

ب- تحويل الادارة التنفيذية التعاقد واستكمال اجراءات بيع الشاحنات ولعل ملكيتها للحاج اسحق عبد الجبار القواسمي وعرض صيغة العقد على المستشار القانوني للشركة .

هذا وانتهى الاجتماع في الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩١/١١/١٩ .

السيد احسان ياس المصباح الدكتور شاكز محادين المهندس عوف التل  
عضو عضو نائب رئيس المجلس

السيد جمال الطيبي  
عضو

هكذا منذ الفصل



السب

رقم لعدد ٢٠٢١

التاريخ الموافق ١٧ / ٩ / ١٩٩١

**شركة النقل البري العراقية الأردنية**  
IRAQI - JORDANIAN LAND TRANSPORT CO.

**اعلان**  
عطاء رقم (٩١/٦)  
بيع شاحنات مستعملة وغير مجهزة

تعلن شركة النقل البري العراقية الأردنية عن تحديد موعد تقديم عروض بيع عدد ٢٣٦ قاطرة - رأس فقط - نوع شتاير الموجودة في كراج الشركة في العقبة - الاردن للساعة الثانية عشر ظهر يوم الخميس الموافق ١٩٩١/١٠/١٠.

١ - يحق للراغبين في الشراء تقديم عروضهم لشراء جميع القاطرات او اي عدد منها.

٢ - معاينة القاطرات في كراج الشركة في العقبة.

٣ - عل الراغبين في الشراء الحضور لمكتب الشركة الكائن في جبل عمان بين الدوار الرابع والدوار الخامس مقابل السفارة التونسية. لاستلام نسخة من شروط العطاء والمواصفات الفنية للقاطرات المراد بيعها مقابل ١٠٠ دينار غير مستردة.

الدكتور المهندس شاكز محادين  
المدير العام

الدستور

رقم لعدد ١٦٤٦

التاريخ الموافق ١٧ / ٩ / ١٩٩١

**شركة النقل البري العراقية الأردنية**

**عطاء رقم (٩١/٦)**  
بيع شاحنات مستعملة وغير مجهزة

تعلن شركة النقل البري العراقية الأردنية عن تحديد موعد تقديم عروض بيع عدد (٢٣٦) قاطرة (رأس فقط) نوع شتاير الموجودة في كراج الشركة في العقبة / الاردن للساعة الثانية عشر ظهر يوم الخميس الموافق ١٩٩١/١٠/١٠.

١ - يحق للراغبين في الشراء تقديم عروضهم لشراء جميع القاطرات او اي عدد منها.

٢ - معاينة القاطرات في كراج الشركة في العقبة.

٣ - عل الراغبين في الشراء الحضور لمكتب الشركة الكائن في جبل عمان بين الدوار الرابع والدوار الخامس مقابل السفارة التونسية. لاستلام نسخة من شروط العطاء والمواصفات الفنية للقاطرات المراد بيعها مقابل (١٠٠) دينار غير مستردة.

الدكتور المهندس  
شاكز المحادين  
المدير العام

هذه من الأصل

الرأي

رقم لعدد ٧٧ ١٥

التاريخ الموافق ١٧ / ١٩ / ١٩٩١

**شركة النقل البري العراقية الأردنية**

**مطاء رقم ٩١ / ٣١**

**بيع شاحنات مستعملة وغير مجمرة**

تعلن شركة النقل البري العراقية الأردنية عن تمديد موعد تقديم عروض بيع عدد (٧٣٦) قاطرة (رأس قلب) نوع شتاير الموجودة في كراج الشركة في المعبة / الأردن للساعة الثانية عشرة ظهر يوم الخميس الموافق ١٩٩١/١٠/١٠

- ١ - يحق للراغبين في الشراء تقديم عروضهم لشراء جميع القاطرات أو أي عدد منها.
- ٢ - معبئة القاطرات في كراج الشركة في المعبة.
- ٣ - مل الراغبين في الشراء الحضور لمكتب الشركة الثلاثة في جبل عمان بين الدوار الرابع والدوار الخامس مقابل السفارة التونسية لاستلام نسخة من شروط العطاء والمواصفات الفنية للقاطرات المراد بيعها مقابل (١٠٠) دينار غير مستردة اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ١٩٩١/٩/١١
- ٥ - آخر موعد لتقديم العروض هو الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق ١٩٩١/١٠/١٠

الدكتور المهندس شاكر محادين  
المدير العام

صحت لي

رقم ٢٠١٢

تاريخ ١٩٩١/٧/٨



**شركة النقل البري العراقية الأردنية**

إعلان رقم ٩١/١٠

**بيع قاطرات مستعملة و غير مجمرة نوع شتاير / صالحة للعمل**

- تعلن شركة النقل البري العراقية الأردنية عن رغبتها بيع عدد (١٠٥) قاطرة نوع شتاير غير مجمرة.
- ١ - القاطرات مستعملة وب حالة جيدة.
  - ٢ - تتواجد القاطرات المراد بيعها في كراجات الشركة بالعقبة.
  - وتبدأ معاينة وفحص القاطرات من قبل الراغبين في الشراء اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩١/٩/١٠.
  - ٣ - يحق للراغبين في الشراء تقديم عروض لشراء جميع القاطرات أو أي عدد منها.
  - ٤ - على الراغبين في الشراء الحضور لمكتب الشركة الكائنة في جبل عمان بين الدوار الرابع والخامس مقابل السفارة التونسية لاستلام نسخة من شروط العطاء والمواصفات الفنية للقاطرات المراد بيعها مقابل ١٠٠ دينار غير مستردة اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ١٩٩١/٩/١١.
  - ٥ - آخر موعد لتقديم العروض هو الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق ١٩٩١/١٠/١٠.

الدكتور المهندس شاكر محادين  
المدير العام

هذه من الأصل



جديره الرستور

٨٦٢٨

١٥٩٩-٩-٩



## شركة النقل البري الأردنية

إعلان رقم (٩١/١٠)

بيع قاطرات مستعملة وغير مجمركة نوع شتاير / صالحة للعمل

تعلن شركة النقل البري الأردنية عن رغبتها بيع عدد (١٠٥) قاطرة نوع شتاير غير مجمركة.

- ١ - القاطرات مستعملة وبحالة جيدة.
- ٢ - تتواجد القاطرات المراد بيعها في كراجات الشركة بالعقبة. وتبدأ معاينة وفحص القاطرات من قبل الراغبين في الشراء اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩١/٩/١٠.
- ٣ - يحق للراغبين في الشراء تقديم عروض لشراء جميع القاطرات أو أي عدد منها.
- ٤ - على الراغبين في الشراء الحضور لمكاتب الشركة الكائنة في جبل عمان بين الدوار الرابع والخامس مقابل السفارة التونسية لاستلام النسخة من شروط العطاء والمواصفات الفنية للقاطرات المراد بيعها مقابل (١٠٠) دينار غير مستردة اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ١٩٩١/٩/١١.
- ٥ - آخر موعد لتقديم العروض هو الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم (الخميس) الموافق ١٩٩١/١٠/١٠.

الدكتور المهندس شاكر محادين  
المدير العام

٧٧٧٧

١٥٩٩



## شركة النقل البري الأردنية

إعلان رقم ٩١/١٠

بيع قاطرات مستعملة وغير مجمركة نوع شتاير / صالحة للعمل

تعلن شركة النقل البري الأردنية عن رغبتها بيع عدد (١٠٥) قاطرة نوع شتاير غير مجمركة.

- ١ - القاطرات مستعملة وبحالة جيدة.
- ٢ - تتواجد القاطرات المراد بيعها في كراجات الشركة بالعقبة. وتبدأ معاينة وفحص القاطرات من قبل الراغبين في الشراء اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩١/٩/١٠.
- ٣ - يحق للراغبين في الشراء تقديم عروض لشراء جميع القاطرات أو أي عدد منها.
- ٤ - على الراغبين في الشراء الحضور لمكاتب الشركة الكائنة في جبل عمان بين الدوار الرابع والخامس مقابل السفارة التونسية لاستلام نسخة من شروط العطاء والمواصفات الفنية للقاطرات المراد بيعها مقابل ١٠٠ دينار غير مستردة اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ١٩٩١/٩/١١.
- ٥ - آخر موعد لتقديم العروض هو الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق ١٩٩١/١٠/١٠.

الدكتور المهندس شاكر محادين  
المدير العام

هنا من أجل

مورداه نايف

العدد ٢٤٩

تاريخ ١٩٩١/٦/٩



## Iraqi Jordanian Land Transport Co.

### TENDER NO. (10/91) SALE OF USED TRUCK - TRACTORS (IN GOOD WORKING CONDITIONS)

The Iraqi Jordanian Land Transport Company intends to sell (105) used Steyr truck tractors manufactured in 1981/1982.

#### RELATED INFORMATION:

1. Custom duties unpaid,
2. All - truck tractors are in good working condition
3. Offers can be submitted to buy one or all truck - tractors
4. Truck - tractors can be checked and inspected at the company's garages in Aqaba, Jordan, starting September 10, 1991.
5. Copies of terms, conditions, and technical specifications can be bought for the sum of (100) Jordanian dinars (JD), non-refundable, from the company's main offices in Amman, between 4th and 5th Circles, Jabal Amman, during official working hours (0800-1430), starting from (11-9-1991).
6. Closing date for submitting offers is (10-10-1991). (1200 Hrs).
7. Address:  
P.O.Box 5134, Amman/Jordan  
Phone No.: 677680, 672502, 672509  
Tlx.No.: 22237  
Fax No.: 602670

Dr. Shaker Mahadin  
Director General

العدد ٢٤٨٨

المجلس الخامس ١٥ / ٨ / ١٩٩١

حريرة السق



## شركة النقل البري العراقية الاردنية IRAQI - JORDANIAN LAND TRANSPORT CO.

### اعلان

مطاء رقم (٩١/٦)

بيع شاحنات مستعملت

وغير مجهزة

تعلن شركة النقل البري العراقية الاردنية عن رغبتها بيع عدد (٢٣٦) قاطرة (راس فقط) نوع شتاير الموجودة في كراج الشركة في العقبة - الاردن.  
١. يحق للراغبين في الشراء تقديم عروضهم لشراء جميع القاطرات او اي عدد منها.

٢. تبدأ معاينة، او فحص القاطرات اعتباراً من ١٩٩١/٨/١٥.

٣. على الراغبين في الشراء الحضور لمكتب الشركة الكائنة في جبل عمان بين الدوار الرابع والدوار الخامس مقابل السفارة التونسية، لاستلام نسخة من شروط العطاء والمواصفات الفنية للقاطرات المراد بيعها مقابل (١٠٠) دينار غير مستردة اعتباراً من (١٩٩١/٨/١٥).

٤. آخر موعد لتقديم العروض هو الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم (الاحد) الموافق ١٩٩١/٨/١٥.

الدكتور المهندس شاكّر مهادين  
المدير العام

هنا عند العمل

الحسين المراتح ١٩٩١/٨/١٥

جريدة الراية

شركة النقل البري العراقية الاردنية

عطاء رقم ٩١ / ٦

بيع شاحنات مستعملة وغير مجهزة

تعلن شركة النقل البري العراقية الاردنية عن رغبتها بيع عدد (٢٣٦) قاطرة (راس فقط) نوع شتاير الموجودة في كراج الشركة في العقبة - الاردن.

١ - يحق للراغبين في الشراء تقديم عروضهم لشراء جميع القاطرات او اي عدد منها.

٢ - تبدأ معاينة او فحص القاطرات اعتبارا من ١٩٩١/٨/١٥.

٣ - على الراغبين في الشراء الحضور لمكاتب الشركة الكائنة في جبل عمان بين الدوار الرابع والدوار الخامس مقابل السفارة التونسية، لاستلام نسخة من شروط العطاء والمواصفات الفنية للقاطرات المراد بيعها مقابل ١٠٠ دينار غير مستردة اعتبارا من ١٩٩١/٨/١٥.

٤ - اخر موعد لتقديم العروض هو الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاحد الموافق ١٩٩١/٩/١٥.

الدكتور المهندس شاكز محادين المدير العام

العدد ٨٦١٢

الحسين المراتح ١٩٩١/٨/١٥

جريدة الدستور

شركة النقل البري العراقية الاردنية

عطاء رقم (٩١/٦)

بيع شاحنات مستعملة وغير مجهزة

تعلن شركة النقل البري العراقية الاردنية عن رغبتها بيع عدد (٢٣٦) قاطرة (راس فقط) نوع شتاير الموجودة في كراج الشركة في العقبة / الاردن.

١ - يحق للراغبين في الشراء تقديم عروضهم لشراء جميع القاطرات او اي عدد منها.

٢ - تبدأ معاينة او فحص القاطرات اعتبارا من ١٩٩١/٨/١٥.

٣ - على الراغبين في الشراء الحضور لمكاتب الشركة الكائنة في جبل عمان بين الدوار الرابع والدوار الخامس مقابل السفارة التونسية، لاستلام نسخة من شروط العطاء والمواصفات الفنية للقاطرات المراد بيعها مقابل (١٠٠) دينار غير مستردة اعتبارا من (١٩٩١/٨/١٥).

٤ - اخر موعد لتقديم العروض هو الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم (الاحد) الموافق ١٩٩١/٩/١٥.

الدكتور المهندس شاكز محادين المدير العام

هنا منه اصل





# IRAQI JORDANIAN LAND TRANSPORT CO.

Tender No. (6/91)  
Sale Of Used Truck - Tractors

The Iraqi Jordanian Land Transport Company  
intends to sell (236) used truck tractors of type Styer  
manufactured, in 1981/1982.

## RELATED INFORMATION:

1. Custom duties of those truck - tractors are unpaid.
2. Offers can be submitted to buy one truck - tractor; or a number of truck-tractors or all quantity.
3. Truck - tractors can be checked and inspected at the company's garages in Aqaba, Jordan starting from August 15, 1991.
4. Copies of terms conditions and technical specifications can be bought for the sum of (100) Jordanian dinars (JD) from the company's main offices in Amman between 4th and 5th Circles, Jabal Amman, during official working hours (0900-1400), starting from (15-8-1991).
5. Closing date for submitting offers is (15-9-1991). (1200 hrs).
6. Address:  
P.O.Box 5134, Amman-Jordan  
Phone No.: 877680, 672502, 672509  
TLX No.: 22237  
FAX No.: 802870  
Dr. Shaker Mahadeen  
Director General

على خط النقل البري بين العقبة وبغداد في  
غاليته هي دون موديل (٨٢) ، فلماذا لم يتم  
صيانة هذه السيارات حتى لو ادى الى شطب  
قسم منها لاستعمالها الى قطع غيار .

الاعلان في الصحف المحلية البيع على  
القاطرة ( الرأس ) فقط ، اين المقطورة والاعلان  
عنها ، وكيف بيعت المقطورة والرأس ؟

الاعلان في الصحف المحلية والعربية لم  
يشر لا من قريب او بعيد الى الموديل ، علماً ان  
الاعلان للنشور باللغة الانجليزية اشار الى  
الموديل وسنة الصنع ، الاعلان اشار الى ان قسم  
منها بحالة جيدة ، فلماذا بيعت اذن ؟

علماً بأن كتاب معالي وزير النقل رقم  
٥٨٠١/٢٥/١٥ تاريخ ٩٤/٢/٢٦ يقول  
علماً : بأن الشاحنات كانت بحالة سكراب .

نحن بحاجة الى معرفة حتى تتم مناقشة  
الموضوع بتجرد وموضوعية حفاظاً على المال  
العام .

لماذا لا تتم تجزئة بيع السيارات الصالحة  
منها وغير الصالحة والحصول على سعر أكثر  
وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣- كتاب معالي وزير التنمية الادارية رقم  
(١٤٥) تاريخ ١٩٩٥/٣/٣٠ ، جواباً  
على السؤال رقم (١٤٧) والمقدم من  
سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فواز  
الزعبي .

السيد فواز الزعبي : شكراً معالي  
الرئيس .

الاخوة الزملاء الاكابر

شكراً لمعالي وزير النقل على جوابه على  
سؤالي للمقدم بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٦ ، والتي  
تضمن خلاف ما جاء في الاعلانات المنشورة  
في الصحف المحلية بتاريخ ٩١/٩/٩ ، حيث  
جاء رد معاليه ان السيارات كانت بحالة  
سكراب ، في حين ان الاعلان المشار اليه يقول  
بان القاطرات مستعملة وبحالة جيدة ، اما من  
الناحية الثانية فان البيع تم لشاحنات شتاير  
( رأس وتريلا ) والبالغ عددها (٣٣٦) شاحنة  
الى الحاج اسحق القواسمي ، في حين  
الاعلانات عن البيع في الصحف المحلية  
بتاريخ ٩١/٩/٩ ، كان عن بيع القاطرة  
( رأس ) فقط ، وكذلك الاعلان المؤرخ في ٩/٩  
وبالتالي فان الاجراءات التي تمت لاحقاً  
تكون غير سليمة .

من المسؤول عن التناقض في الاعلانات  
والاجراءات التي تمت ؟ وعليه فالتالي اطرح امام  
مجلسكم الكريم اسئلة بحاجة الى اجوبة  
واضحة حول سيارات الشاحنة التي تم بيعها .

اين تقارير خبراء وزارة النقل وتقييمهم  
لحالة هذه السيارات وقراراتهم بحالة السيارات  
للشطب والسكراب ؟

كلنا يعلم ان معظم السيارات العاملة

هنا عن النقل

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٥ / ١ / ٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

رقم السؤال : ١٤٧

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير التنمية الإدارية الموقر للإجابة عنه بجلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

أرجو تزويدي بقائمة بأسماء من تمت إحالتهم إلى التقاعد لم عينوا بمقود في أجهزة الدولة مبيهاً مكان عملهم التقديم قبل التقاعد وعملهم الجديد بالتعاقد ورواتبه التقديم والجديد وتاريخ إحالته على التقاعد وتاريخ تعيينه بمقد وذلك في الفترة من ٩٤/١/١ إلى ٩٤/١٢/٣١ . ١٩٩٤

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٤٧٤ / ٢٥ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ٢ / ١٨ م

معالي وزير التنمية الإدارية

أبحث لمعالكم صورة عن السؤال رقم

(١٤٧) تاريخ ١٩٩٥/٢/٧ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .  
رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

نسخة إلى سعادة النائب محمد عويضة  
نسخة إلى سجل الأسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التنمية الادارية

عمان - الاردن

الرقم : ١٤٥ / ٢٥ / ٦ / ٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ٣ / ٣٠ م

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،

اشارة الى كتابكم رقم ٢٥/١٦/٣ / ٤٧٤ ، بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٨ ، بخصوص السؤال رقم (١٤٧) تاريخ ١٩٩٥/٢/٧ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة لتزويده بقائمة بأسماء من تمت إحالتهم على التقاعد لم عينوا بمقود في أجهزة الدولة مع بيان مكان عملهم التقديم قبل التقاعد ومكان عملهم الجديد بالتعاقد وراتبهم التقديم والجديد وتاريخ إحالتهم على التقاعد وتاريخ تعيينهم بمقد وذلك في الفترة من ١٩٩٤/١/١ ولغاية ١٩٩٤/١٢/٣١ .

ارفق لمعالكم رد ديوان الخدمة المدنية الذي يبين كافة المعلومات المطلوبة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير التنمية الادارية

د. محي الدين توق

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

ديوان الخدمة المدنية

الرقم : ٩٣٣ / ٦٦ / ٤

التاريخ : ١٩ / شوال / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢٠ / ٣ / ١٩٩٥ م

معالي وزير التنمية الادارية

اشارة لكتابكم رقم ٦٤/٢٥/٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٢/٢٢ بخصوص الموضوع المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .  
ابن ثانياً قائمة بأسماء الموظفين المتقاعدين الذين تم اعادتهم الى الخدمة المدنية خلال عام ١٩٩٤ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس ديوان الخدمة المدنية

عبد الله عليان

الاسم	الدائرة التي كان يعمل بها	تاريخ التقاعد	الدائرة التي عين لها	تاريخ الاعارة	الراتب
١ حسين محمد عقيد / القوات المسلحة	٩٢/١٢/٥	وزارة الصحة	٩٤/٨/١	١٣٣ / عقد	
حسين القضاة					
٢ محمد صياح عميد / القوات المسلحة	٩٤/٤/١٠	وزارة الصحة	٩٤/١٢/١	١٤٥ / عقد	
مفلح الخضيري					
٣ ياسين رشيد دائرة قاضي القضاة / سنة	٩٣/٧/١	دائرة قاضي القضاة	٩٤/٤/١	٣٣٠ / عقد	شامل
محمد البليسي اولى / جهة سادسة					

هنا عند التحصيل

٤ سعود محمد / وزارة الزراعة / سنة ٩٣/٩/٢١ وزارة الزراعة ٩٤/٤/١٦ سنة سادسة الزهير / سادسة / فة أولى / درجة أولى  
٥ محمد الحوالدة / وزارة التربة / سنة ٩٣/١٠/٦ وزارة التربة ٩٤/٦/٢٠ رابعة / رابعة رابعة / درجة رابعة

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

شكراً لمعالي الوزير على جوابه على سؤالي أولاً ثم التي كنت قد تقدمت بسؤالين أحدهما لمعالي وزير الأوقاف عن حاجات المساجد في المملكة والثاني سؤالي هذا لمعالي وزير التنمية الإدارية عن أعداد المؤهلين من حملة الدبلوم والبكالوريوس الذين لهم طلبات في ديوان الخدمة المدنية من حملة التخصص الشرعي .

ولاحظتكم أيها السادة حين تعقبني على جواب معالي وزير الأوقاف انه تبين من جواب معاليه أن هنالك ما يزيد على ( ألف ) شاغر في مساجد المملكة وأن ما يزيد على نصف مساجد المملكة تعاني من عدم وجود للموظفين بين خدم ومؤذنين وأئمة ووعاظ .

كم كنت أتمنى أن يرد جوابا السؤالين معاً كوني تقدمت بهما معاً .

والآن يظهر جواب معالي وزير التنمية الإدارية أعداد المؤهلين من حملة الدبلوم والبكالوريوس الذين يبحثون عن العمل ولهم

طلبات منذ سنين في ديوان الخدمة مع أن وزارة الأوقاف ما تزال المساجد التابعة لها تحتوي العديد من الموظفين ، الوافدين في الوقت الذي لا يجد أبناء البلد مجالاً للعمل .

أرجو معالجة هذا الخلل سواء في ملء الشواغر أو في توظيف الأردنيين بدلاً من العمالة الوافدة ما أمكن . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي ياله .

السيد الامين العام :

٤ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (٣٤) تاريخ ١٩٩٥/٧/٦ ، جواباً على السؤال رقم (١٦٧) والمقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٥ / ٦ / ٢٨ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

رقم السؤال : ١٦٧

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصحة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

• الاسباب الكامنة وراء نقص واختفاء السوائل الوريدية وعدم توفرها للمستشفيات الخاصة .

• ظاهرة تكرار نقص واختفاء بعض العلاجات الهامة من سوق الدواء والمستشفيات الخاصة بما فيها علاجات القلب وتجميع الدم .

• اجراءات وزارة الصحة لوضع حد فوري وحازم لمثل هذه الظاهرة الخطيرة المتكررة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور نزيه العمارين

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ١٦٧ / ٢٧ / ١٣٨١

التاريخ : ١٩٩٥ / ٦ / ١٨ م

معالي وزير الصحة

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٦٧) تاريخ ١٩٩٥ / ٦ / ١٣ للمقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه العمارين .

أرجو التكرم بالاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

نسخة / الى سعادة النائب نزيه العمارين  
نسخة / الى السجل

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : ع / ع / ٣ / ٣٤

التاريخ : ١٩٩٥ / ٧ / ٦ م

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،،،

اشارة لكتاب معاليكم رقم ١٣ / ٢٧ / ١٣٨١ تاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٩٥ ومرفقه السؤال رقم (١٦٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين حول عدم توفر السوائل الوريدية في المستشفيات الخاصة .

أرجو أن أبين أنه قد حصل بعض النقص في هذه المستحضرات في بعض المستشفيات الخاصة وقد تم سد النقص الحاصل من مستودعات وزارة الصحة علماً بأن جميع هذه المستحضرات متوفرة الآن بشكل كامل . ويعود عدم توفر بعض الادوية احياناً - لفترات قصيرة جداً - الى تأخر وصول هذه الادوية .

كما اود أن أؤكد لمعاليكم أن هذه الوزارة تولي موضوع توفير الدواء باستمرار وبدون انقطاع ، عناية فائقة .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

هنا عند السجل



معالي رئيس المجلس : الدكتور لزيه  
عمارين .

الدكتور لزيه عمارين : شكراً معالي  
الرئيس ، أشكر معالي الزميل وزير الصحة  
لتفضله بالإجابة على تساؤلي المتعلق بظاهرة  
تكرار القطاع بعض العلاجات بما في ذلك  
السوائل الوريدية وأود هنا أن أيقن للملاحظات  
التالية :

أولاً : ان هذه الظاهرة الخطيرة أخذت تتكرر  
في السنوات الأخيرة وأهميتها تكمن  
في أنها تمس سلامة من أهم السلع  
وخطرها لملاحظتها المباشرة بصحة  
المواطن وللحاجة الملحة إليها وعدم  
توفر البديل ومن هذه الزاوية تتناول  
هذه الظاهرة . وقد رأيتها أيضاً إرتفاع  
أسعار هذه العلاجات بنسب كبيرة  
متتالية ولعل آخرها نسبة تفوق (٢٠٪)  
لمعظم العلاجات .

ثانياً : يقول معالي وزير الصحة أنه يعود عدم  
توفر بعض الادوية أحياناً لفترات قصيرة  
جداً إلى تأخر وصول هذه الادوية .  
انتهى الاقتباس .

اليكم أيها الاخوة النواب بعض  
الحقائق .

(١) علاج ال Asoreptin هذا العلاج هو  
من مشتقات الاسبرين البسيط ثبت  
لجأه في معالجة تخثر الدم والاقبال  
من إمكانية حدوث الجلطات بأنواعها  
وتصبح الآن بأن يتناول كل من تجاوز

الاربعم عاماً بمعدل حبة واحدة يومياً  
هذا العلاج بدأ ومنذ حوالي ستين  
بالانقطاع تارة والاختفاء او الاخفاء  
تارة أخرى ثم يعود الى الظهور بسعر  
اعلى من السابق ، ولقد كان ثمن  
العلة الواحدة (٩٠) قرش والآن ثمن  
العلة ثلاثة اضعاف الثمن السابق وهو  
الآن اختفى الآن من الاسواق منذ شهر  
آذار ١٩٩٥ وللان غير متوفر ولا يوجد  
له بديل .

(٢) علاج ال-Digoxin وبديله  
Lanoxin هذا العلاج ايها الاخوة  
علاج هام لمرضى القلب تكرر انقطاعه  
ايضاً في آخر ستين عدة مرات مع  
توالي ارتفاع السعر في كل مرة يعود  
فيها الى الظهور . وفي آخر مرة استمر  
اختفاؤه منذ شهر ١٩٩٤/٩ حتى بداية  
شهر ١٩٩٥/٦ وعاد للظهور ولكن  
بسرر ضعف السعر السابق .

(٣) علاج Worfoin وهو علاج ايضاً  
لمرضى مهم القلب والجلطات ويمنع  
تخثر الدم وهو غير موجود منذ أكثر  
من عامين وليس له بديل ويضطر  
للمرضى ايها الاخوة النواب الى استيراده  
من السعودية وحديثاً ايضاً قام بعض  
المرضى باستيراد هذا الدواء من دولة  
اسرائيل .

(٤) علاج Neomercazolu ايضاً تم  
اختفاؤه لمدة تزيد عن العام والنصف

وهي علاج لافراط انزيمات الغدة  
الدرقية وليس له بديلاً وعاد أخيراً  
وبشكل ضعيف الى الظهور في السوق  
ولكن بأسعار مضاعفة .

وأخيراً امتدت هذه الظاهرة لتشمل  
السوائل الوريدية وهذه المادة هامة جداً وخطيرة  
جداً ولا يمكن الاستغناء عنها لكن حقيقة  
استمر اخفاء هذه السوائل لمدة اسبوعين فقط  
وعادت للظهور ثانية .

تري ايها الاخوة النواب ما معنى تكرار  
مثل هذه الظاهرة وماذا تفعلون ايها الاخوة  
ممثلي الامة مثل هكذا تصرف الا يقصد من  
ذلك استغلال مدى الحاجة القصوى لمثل هذه  
العلاجات ومن ثم ابتزاز السعر الذي يريدون .

الحقيقة ان الأرباح التي يحصلون عليها  
بالعلاجات يعني فاحشة جداً ، سألت هذا اليوم  
عن بعض العلاجات علاج ( تئين ) وعلاج  
الحساسية الحقن هذا العلاج والحبة الواحدة الآن  
تباع في الصيدليات للمراكز الطبية الحكومية بـ  
(١.١) فلس يضاف إليها (٢٠٪) بخدمة ،  
بينما تباع الحبة الواحدة وهي صناعة اردنية  
ايضاً بالسوق المحلي (١٥) قرش ، يعني  
الحقيقة الربح (١٥) ضعف ، يعني انا انهم ان  
تباع ضعف ما تباع بالقطاع العام بسبب سعر  
الجملة وتكلفة الموزعين ، لكن ان يصل الفرق  
الى (١٥) ضعف ، يعني ان هناك خلل يجب  
معالجته ، وهناك امثلة كثيرة على ذلك مثلاً ابرة  
الانسولين لمرضى السكري تباع في مراكز  
الصنعة بـ ( ثلاثة دنانير وخمسة وسبعون قرش )

واما المطلوب ايها الاخوة النواب هو ان  
تتوجهوا معي الى الحكومة ووزارة الصحة  
ايضاً ، أن يعطى هذا الموضوع الاهتمام والجدية  
المسؤولية وعدم الاعتماد على تقارير الفاكسات  
وسياسة تمام يا فلندم الحقيقة ايها الاخوة ان  
المواطنون يعانون كثير من جراء هذه التصرفات  
ولود من معالي وزير الصحة والذي عهدنا فيه  
الاستعداد لجميع طلبات المواطنين ، ان نطلب  
من وزارة الصحة باعطاء تعليمات فورية  
وواضحة لجميع مراكزها بتزويد مرضى القطاع  
الخاص وفوراً لأي علاج ينقطع او يخفى من  
صيدليات القطاع الخاص ومقابل الثمن .

ولهذا اعتقد اننا نستطيع ان نطهون الرد  
والاجراء الحاسم لمحاربة اية محاولة للاحتكار او  
ابتزاز السعر وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
معالي وزير الصحة .

معالي وزير الصحة : شكراً معالي  
الرئيس .

سوف اجيب الزميل على بعض ما أوردته  
في حديثه وهو حديث مطول ولكن سأختصره  
الى نقاط رئيسية ربما تهيب على كثير من  
اسئلتهم ، وهو اعلم الناس فيها ، يقول ،  
بخصوص المحاليل الوريدية وقبل شهرين نقصت

هنا من اصل

في إحدى القطاعات ، القطاع الطبي يغطي من قبل الخدمات الطبية ، القطاع الخاص والقطاع العام ، رداً وفي أكثر الأحيان ينقص في بعض القطاعات مادة معينة وريدية أو غير وريدية ولكن يستعان منها من الجهة الأخرى ، وهذا ما يحصل في كثير من الأحيان والتنسيق والتعاون بين هذه القطاعات مستمر يوجد في الأردن مصنع واحد للمحاليل الوريدية وتستورد من الخارج من (٨) شركات ، وربما وهو صحيح إن الباقية قد تأخرت ، أو إن المطاء لم يطابق المواصفات ، ولكن هذا لا يعني أنه انقطع من البلد ، ولكن نقص في إحدى القطاعات الثلاث ويغطي من القطاعات الآخرين ، ونحن نشجع الآن شركة لإنشاء مصنع آخر للمحاليل الوريدية .

أما بخصوص عن ما أوردته عن بعض الأدوية ، أحاول أن أجيب على واحدة أو اثنين منها وهي تطبيق على الجميع ، بخصوص ما ذكره الزميل عن علاج الاسولين علاج الاسولين الشركة الصانعة وهي الوحيدة في العالم تباع القطاع العام بسعر أرخص ، والقطاع الخاص نحن لا نتدخل إذا باعوه بأكبر أو أقل ، القطاع الخاص يبيع للمواطن بـ (١٤ إلى ١٦) دينار ، نحن نبيع للمواطن مؤمن أو غير مؤمن ونعلم في الصحف أنه متوفر لدينا بالسعر الرسمي وهو (خمسة دنانير) ، ولكن إذا المواطن اشتراه بـ (١٤) ولديه المعرفة أنه يمكن شراؤه بـ (اربعة) دنانير في الصيدلية الحكومية لهذا شغله .

أما بالنسبة (اسكرتين) وهو دواء كما ذكر دواء مهم وهو نوع من أنواع الأسبرين ، إن ما قاله ليس له بديل ، فهناك بديل أمريكي وربما له صفات أحسن وهو يعرفه تماماً واسمه (برين) وهو متوفر في الأسواق ، بخصوص (اسكرتين) كان كما ذكر سعادة الزميل بحدود (الدينار) ، الآن الأسعار العالمية ارتفعت ، وطلب الوكيل (ثلاثة دنانير وربع) اتصلنا بالشركة الصانعة مباشرة وهي في أيرلندا ، وقد طلبوا منا ، أولاً ذكرنا أن المادة لن تتوفر عندهم قبل شهر أذار عام (٩٦) وإذا ما توفرت المادة سيكون السعر (ديناران وثمانية وثلاثين) قرش زائد (٦٪) رسوم ستصبح (ديناران ونصف) ، إذا ما استوردها الوكيل زيادة عليها (١٩٪) ربح المستودع و(٢٠-٢٦٪) في الصيدلية لتصبح (ثلاثة دنانير وخمسة وعشرين) قرش ، اجتمعت اللجنة الفنية وعرضنا على الوكيل (ديناران ونصف) ولأن لم يجاب ، والشركة اعتذرت عن بيعنا مباشرة .

لذلك نحن نحاول دائماً سد الثغرات من هذا القبيل ، ويجب أن يعرف الجميع أن الأسعار العالمية في ارتفاع جداً ، وهناك (برين) وهو يوفي بالغرض ، وثمن العلية (١٣٠) حبة فقط (ديناران ونصف) وأما (اسكرتين) فهي (مئة) حبة بـ (ثلاثة دنانير وخمسة وعشرين) قرش .

أما بخصوص (ديدوكسين) (لوكسين) الشركات التي تنتج

معالي رئيس المجلس : عاد الدكتور ذيب عبد الله وقدم لي ملاحظة ، أنه بناءً على طلب اخوانه في الكتلة نواب جبهة العمل الإسلامي أرجو الموافقة على سحب استقالي من اللجنة القانونية والأمر للمجلس الكريم .

موافقة على سحب الاستقالة .  
البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٥- الاقتراحات برغبة :-

١- اقتراح برغبة رقم (١١٤) تاريخ ٨/١/١٩٩٥ ، والمقدم من سعادة النائب السيد خالد المجارمة بخصوص أن يكون رئيس البلدية من الدرجة الثالثة والرابعة حاملاً شهادة التوجيهي فما فوق .

٢- اقتراح برغبة رقم (١١٥) تاريخ ٣٠/٧/١٩٩٥ ، والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زلط ، بشأن تنفيذ مشروع الصرف الصحي في ضاحية الياسمين .

٣- اقتراح برغبة رقم (١١٦) تاريخ ٣٠/٧/١٩٩٥ ، والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زلط ، بشأن إنارة جميع الشوارع في ضاحية الياسمين .

٤- اقتراح برغبة رقم (١١٧) تاريخ ٣٠/٧/١٩٩٥ ، والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زلط ، بشأن إنشاء مركز صحي في اسكان جمعية

(الديدوكسين) هي (ساندوس) في سويسرا و (ويلك فورز ويلكم) في إنجلترا ، (ساندوس) سكربت المصنع ، (فورز ويلكم) لا تنتجه ، تنتج (لانووكسين) وهو (ديدوكسين) باسم آخر أما (ساندوس) فتوقفت عن صنعه تماماً ، وفتحت مصنع لها في تركيا ، وهي نفس (ساندوس) تستورد من تركيا ، نحن نستورد الانوكسين من (فورز ويلكم) وهو متوفر بنفس التركيبة ولكن باسم مختلف .

سمعنا لبعض المراكز التي طلبت من تركيا مع أنه لم يسجل بعد وسمعنا بادخاله ، ونحن الآن مع الوكيل والشركة المختصة بصدد تسجيل هذا الدواء من تركيا وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، البند الذي يليه .  
السيد الأمين العام :

٤ - استقالة مقدمة من سعادة النائب الدكتور ذيب عبد الله خطاب من عضوية اللجنة القانونية .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب حفظه الله ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أرجو التكرم بقبول استقالي من اللجنة القانونية حيث لا تسمح ظروفي الصحية بتابعه اجتماعاتها ، وشكراً .

الشاعر  
د. ذيب عبد الله  
٩٥/٧/٢٢

هذا من الأصل

بدر واسكان جمعية التلفزيون في ضاحية الياسمين .

٥- اقتراح برغبة رقم (١١٨) تاريخ ٣٠/٧/١٩٩٥ ، والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زنت ، بشأن إنشاء مدرسة لابنائنا وبناتنا في ضاحية الياسمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ٢٤ / ٧ / ٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١١٤

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : أقر أن يكون رئيس البلدية من الدرجة الثالثة والرابعة حاملاً شهادة التوجيهي فما فوق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

خالد المعجامة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ٢٤ / ٧ / ١٩٩٥

الموافق : ٣٠ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة  
رقم الاقتراح : ١١٥

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : أقر تنفيذ مشروع الصرف الصحي في ضاحية الياسمين . حيث سيتفع بذلك حوالي عشرين ألف مواطن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد المنعم أبو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ٢٤ / ٧ / ١٩٩٥

الموافق : ٣٠ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١١٦

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : أقر انارة جميع الشوارع في ضاحية الياسمين حيث سيتفع بذلك حوالي عشرين ألف مواطن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد المنعم أبو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ٢٤ / ٧ / ١٩٩٥

الموافق : ٣٠ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١١٧

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : أقر إنشاء مركز صحي في إسكان جمعية بدر واسكان جمعية التلفزيون في ضاحية الياسمين كما أطلب بأن يكون مركزاً طبياً تخصصياً حيث سيتفع بذلك حوالي عشرين ألف مواطن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد المنعم أبو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ٢٤ / ٧ / ١٩٩٥

الموافق : ٣٠ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١١٨

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : أقر إنشاء مدرسة لأبنائنا وبناتنا في ضاحية الياسمين ، حيث لا يوجد أي مدرسة والمسافة بين أطفالنا وأبنائنا وأقرب مدرسة مسافة بعيدة ، تحتاج لياصات . وذلك متعلر . فيكون العلاج المنطقي التربوي إنشاء مدرسة .

وسوف يتفع بذلك أبناء وبنات حوالي عشرين ألف مواطن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد المنعم أبو زنت

معالي رئيس المجلس : كما جرت العادة هل يرى المجلس إحالة هذه الاقتراحات إلى اللجنة الإدارية ؟ موافقة . البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم ( ١ ) تاريخ ٢٥ / ٧ / ١٩٩٥ ، والمتضمن مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ .

( القرار موزع في الجلسة الرابعة عشرة ) .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة .

السيد منير صوير مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٩ - تصدر الرخصة بقرار من المجلس

هذه من الأصل



على أن ينظم عقد ذو صلة إدارية ويتضمن الشروط التالية بالإضافة إلى أي شروط أخرى منصوص عليها في هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه أو أي استثناءات يقرها المجلس :-

أ - العوائد المستحقة للهيئة عن الرخص ومدتها وعوائد تجديداتها وأي عائدات أو حقوق مالية مقطوعة أو دورية يتوجب على المرخص دفعها .

ب - التزام المرخص بتقديم المعلومات والبيانات المتصلة بموضوع الرخصة التي تطلبها الهيئة من المرخص من حين لآخر أو بشكل دوري والسماح لموظفي الهيئة بالتحقق من صحة المعلومات .

ج - التزام المرخص بأي تعليمات يصدرها المجلس أو المدير العام تنفيذاً للسياسة العامة للاتصالات بما في ذلك شروط عقود الاشتراك بين المستفيدين والمرخص .

د - تعهد المرخص بالموافقة على ربط أي شبكة اتصالات مرخصة أو معدات اجازات الهيئة استعمالها وأن يقوم بالإعلان المسبق عن شروط الربط وأنداع نسخة من هذه الشروط لدى الهيئة .

هـ - تعهد المرخص بتوفير خدمات اتصالات الطوارئ مجاناً للمستفيدين بالترتيبات والحدود التي تقرها الهيئة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .

و - التزام المرخص بتقديم التسهيلات اللازمة للجهات المختصة لتنفيذ الأوامر القضائية والإدارية المتعلقة بتتبع الاتصالات المخددة بتلك الأوامر .

ز - التعهد بتقديم الخدمة لطلابها أو المستفيدين منها على قدم المساواة وعدم التمييز بينهم ، باستثناء ما يتطلبه الأمن الوطني أو ما يعتبر من قبيل التسامح لأسباب تشغيلية أو اجتماعية أو إنسانية .

ح - الالتزام بالإعلان المسبق عن أسعار الخدمات وطرق تحصيلها .

ط - التعهد بالتعاون مع خدمة الدليل وفقاً للتعليمات التي تصدرها الهيئة .

ي - مدى حق المرخص تأجير أو إعادة بيع الخدمات الفائضة عن حاجته إلى الغير .

ك - التعاون مع جميع حاملي الرخص الآخرين من أجل تسهيل تقديم الخدمات للمستفيدين .

ل - التزام المرخص بتقديم الخدمة

المرخصة إلى طالبها خلال مدة معقولة والعمل على تنطية كامل المنطقة الجغرافية للخدمة له بالخدمة المرخصة .

قرار اللجنة المالية

للمادة ٢٩ -

موافقة .

الفقرة - ب -

شطب كلمة ( والسماح ) الواردة في السطر الثاني إضافة حرف ( و ) لكلمة ( لموظفي ) لتصبح ( وللموظفي ) .

موافقة

تضاف الفقرة ( د ) بعد الفقرة ( ج ) من المادة ( ٢٩ ) وبماد ترقيم الفقرات .

د - التزام المرخص بتوفير التأمينات المالية اللازمة لرد ما يستحقه المشتركين من رسوم وتأمينات في حال إلغاء الرخصة .

موافقة وبماد ترقيمها .

موافقة وبماد ترقيمها .

موافقة وبماد ترقيمها .

الفقرة ز -

١ - شطب كلمة ( التعهد ) واستبدالها بمادة ( تعهد المرخص ) .

٢ - بماد ترقيمها .

الفقرة ح -

١ - شطب كلمة ( الالتزام ) واستبدالها بمادة ( التزام المرخص ) .

٢ - بماد ترقيمها .

الفقرة ط -

١ - شطب كلمة ( العهد ) واستبدالها بمادة ( تعهد المرخص ) .

٢ - بماد ترقيمها .

موافقة وبماد ترقيمها .

موافقة وبماد ترقيمها .

موافقة وبماد ترقيمها .

معالي رئيس المجلس : المادة ( ٢٩ ) وقراراتها اللجنة مطروحة على المجلس الكريم ، لطرحها فقرة فقرة ، بداية المادة مع الفقرة ( أ ) الدكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخالية : شكراً معالي الرئيس .

أنا أختص من نص المادة ( ٢٩ ) بهذه الصورة ، يمكن أن يتناقض مع المادة ( ١٢ - أ ) و ( ٢٥ ) وذلك لأن الرخصة يتم الحصول عليها بالتنسب من المجلس إلى مجلس الوزراء ، والذي يقرر ترخيص أي جهة معينة لتقديم الخدمات في مجال اتصالاتها هي مسؤولية مجلس الوزراء ، من مهام المجلس هو التنسب إلى مجلس الوزراء ، اقترح تعديل صدر المادة :- تصدر الرخصة بالتنسب من المجلس إلى مجلس الوزراء .

لأن لا يتناقض ذلك مع المواد التي ذكرت ، المادة ( ١٢ ) والمادة ( ٢٥ ) من القانون .

هذه المادة الأصل

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة مطلع المادة كما اراه وارجو ان يتدقق معي الزملاء الكرام هو مطلع متناقض تماماً :

تصدر الرخصة بقرار من المجلس على ان ينظم عقد صفة الادارية ويتضمن الشروط التالية الى أية شروط اخرى منصوص عليها في هذا القانون . لحد الان كلام سليم وانا افهم النص كذلك او الانظمة الصادرة بمقتضاه .

يعني النظام بده يضيف شروط اخرى ، وهذا تناقض غير محمود في التشريع ، لا يجوز ان تضع شروط في القانون ثم تقول :- توضع شروط اخرى في النظام ، ثم نقول اي استثناءات يقرها المجلس .

هذا كلام غير وارد في التشريع وهو يعتبر من العيوب التشريعية لذلك معالي الرئيس اما ان تترك هذه الشروط للنظام ، يعني يقال تلغى كل المادة ، ويقال :

تصدر الرخصة بقرار من المجلس على ان ينظم عقد بصفة ادارية ويتضمن الشروط للمنصوص عليها في النظام الذي سيصدر لهذه الغاية .

اذا ارادت وزارة البريد والاتصالات ان يكون لديها المرونة ، فاقترح ان توافق على كما اقترحت .

اما اذا ارادت ان يكون التشريع منطبقاً بهذه الصورة ، فاعتقد انه عيب تشريعي لا

يجوز بهذا المجلس الكريم ولا بالحكومة الموقرة ان تقبل به على هذا الشكل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، ما هو اقتراحك بالضبط ؟

السيد عبد الكريم الدغمي : اما تكون الشروط محددة وتكون بهذا القانون او تصدر بنظام ، فاقترحي اما ان تبقى لعند كلمة الشروط التالية ، بالاضافة الى اي شروط اخرى منصوص عليها في هذا القانون .

او اقترحي البديل :

تصدر الرخصة بقرار من المجلس على ان ينظم عقد صفة ادارية ويتضمن الشروط التي ينص عليها النظام الذي سيصدر لهذه الغاية ، حتى يكون للوزارة وللحكومة المكنة اللازمة والمرونة اللازمة في اصدار الرخص بالشروط التي قد ترى بالمستقبل ان هنالك شروط افضل من هذه للموضوعة في القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي رئيس اللجنة المالية .

الدكتور هاشم الدباس رئيس اللجنة المالية : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان النص جاء بهذا الشكل على اساس ان قانون الاتصالات قانون جديد ، منح رخص جديدة لمستفيدين مرخصين جدد ، قد لا يكون فيه الان الحالي معروف كلياً وما هي التطورات التي ستطرأ على الرخص الجديدة سواء كانت بعد سنة او سنتين او ثلاثة ، هناك شروط نص عليها القانون ، ويجب ان تضمن

القانون واي شروط اخرى ويلغى السطر الاخير من المادة ، وتصيح المادة :-

تصدر الرخصة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب المجلس على ان ينظم عقد ذو صفة ادارية ويتضمن الشروط التالية المنصوص عليها في هذا القانون او اي شروط اخرى .

معالي رئيس المجلس : تقريراً انت متفق مع الاستاذ الدغمي بتنسيب من المجلس الى مجلس الوزراء .

السيد حماد ابو جاموس : نعم يا سيدي .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة ان ما اثاره معالي الزميل عبد الكريم الدغمي هو صحة قانونية كاملاً ولكن ما دام اجزنا في القانون صدور النظمه تنظم وتضع قواعد وتضع شروط يمكن ان يغفل عنها الشارع في وضعها في القانون ولذلك انا شخصياً لا ارى ضيراً من بقاء المادة كما هي ، ولكن ما اثاره الزميل عبد الحافظ الشخابية ، الحقيقة ان هذا تناقض قانوني واضح ، فاقترح تأليفاً لما قاله الزميل عبد الحافظ ان يوضع النص كالتالي :-

بعد ان تصدر الموافقة على الرخصة يقوم المجلس بتنظيم عقد ذو صفة ادارية وكلاً . وهذا ينسجم التشريع تماماً وشكراً .

الرخصة من خلال العقد وهناك شروط ربما ظهرت في المستقبل ، وربما كان هناك ضرورة لوجود نظام يحدد مثل هذه الشروط ، ولذلك ارى ما دامت الغاية هي الايضاح التام للمستفيدين من الرخص ، انا لا ارى ضيراً في ان يكون النظام والقانون فيه مسار واحد ، وليس هناك من ضير في ان يصدر نظام متمم لما جاء في القانون وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة التي على كلام الزميل عبد الحافظ الشخابية في ان تصدر الرخصة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من مجلس الهيئة ، لان هذا يتناقض مع المواد (٢٥) و (١٢-أ) وبالتالي يجب تعديل هذه المادة على اساس ان تصدر الرخصة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من مجلس الهيئة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً معالي الرئيس .

أيّد الدكتور الشخابية في موضوع التنسيب من المجلس وبصدور قرار من مجلس الوزراء ، بالاضافة الى ان المادة ذو صفة ادارية وتتضمن الشروط التالية بالاضافة الى هذا

هلنا عندنا لاجل

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد  
مقرر اللجنة .

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس .  
المجلس الوزراء ان يقرر ترخيص نوع معين  
من الخدمات ، والذي يمنح الرخصة هو مجلس  
ادارة الهيئة ، هذا الفرق بين المادة (٢٥) والمادة  
(٢٩) الواردة هنا .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير  
الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات :

بسم الله الرحمن الرحيم .

شكراً معالي الرئيس .

اولاً المادة (١٢) مثل ما تفضل سعادة  
المقرر ، مجلس الوزراء يقرر في هذه المادة  
السياسة التي يجب ان تتبعها الحكومة وتنفذها  
الهيئة فيما بعد بخصوص السياسة .

المادة (٢٥) هي ترخيص نوع معين من  
خدمات الاتصالات على كامل الاراضي ،  
كذلك هذا حق لمجلس الوزراء ، ليس هناك  
تناقض حتى في المادة (٢٩) ، نحن نريد في  
هذه المادة الشفافية ، اي ان لا يكون في  
المستقبل وان تاتي اي شخصية معينة او هيئة  
معينة وان تؤثر في هذه الامور ، هذه الفقرات  
( ا ، ب ، ج ) الحقيقة نعم في المستقبل  
المستفيد ونحني المواطنين ، ونحن قصدنا ان  
لفصلها فلا يتم فيها تغيير في المستقبل ،  
وقصدنا ان تكون في القانون ، الحقيقة ان هناك

تفصيلات كثيرة فنية اخرى سوف نوردتها في  
القوانين القادمة ، لكن هذا ادنى ما نريد ان  
تلتزم به الهيئة عند الترخيص لذلك اردنا ان  
يكون موضعاً بالقانون ، لذلك نحن نتمسك  
في هذه المادة كما جاءت وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي  
الرئيس .

انا لا ادري الحقيقة تناقض بين مادة  
(١٢) ومادة (٢٥) ومادة (٢٩) في ظني انه  
تناقض حقيقي وواقع ، ولذلك اذا اكتفينا بان  
مجلس الوزراء هو الذي يمنح الرخص بناء على  
تنسيب الوزير والمجلس المختص ، فيمكن ان  
تكون المادة (٢٩) مثل ما اقترح الرميل عبد الله  
اخوارشيدة انها تتعلق بالعقد ، يعني ما يذكر  
في مادة (٢٩) شيء عن من الذي يرخص في مادة  
باعتبار اننا اتفقتا عن ان الذي يرخص في مادة  
(١٢) وفي مادة (٢٥) مجلس الوزراء ،  
وحديث الاغ للمقرر انه في (٢٥) نوع معين من  
خدمات الاتصالات سواء على كامل اراضي  
المملكة ، ليس النوع المعين على كامل اراضي  
المملكة هو ترخيص الاتصالات ، يدخل في  
للمنصوص عليه في (٢٩) وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد  
مقرر اللجنة .

السيد المقرر : الذي قصدته ان مجلس  
الوزراء يقرر نوع الخدمة ، ويقرر الشروط ومن

ثم من يمنح الرخصة ويكون الفريق الاول في  
العقد بين المرخص والمؤسسة يكون هذا هو  
المقصود في المادة (٢٩) اي ان رئاسة الوزراء  
تقرر الترخيص ، والذي يمنح الرخصة بموجب  
قرار مجلس الوزراء هو مجلس ادارة الهيئة ،  
هذا هو المقصود .

معالي رئيس المجلس : الدكتور نزيه  
عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً سيدي .  
انا اعتقد انه لا يوجد اي تناقض وان  
المادة هنا متوازنة ، وان المادة هنا تقول :

تصدر الرخصة ، اي ان المجلس هو الذي  
يصدر الرخصة اما اعطاء حق الرخصة ، تعالجه  
للمادة (٢٥) ، الان من الذي يعطي الرخصة ؟  
هو المجلس .

لا ادعي لان يكون مجلس الوزراء هو  
الذي يعطي الرخصة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : الحقيقة  
انه لا تناقض ، والمادة (١٢) نظرت الى الامن  
القومي او الامن الوطني عندما ربطت هذا الامر  
بموافقة مجلس الوزراء والمادة (٢٥) ايضاً  
نظرت الى الامن الوطني عندما اعطت  
الترخيص للشبكات والخدمات لمجلس  
الوزراء ، والمادة (٢٩) نظرت الى تنفيذ  
السياسة التي وافق عليها مجلس الوزراء في منح  
الرخصة واصدارها ، ولذلك هذه المرات

تقف عند كلمة ، ويتضمن الشروط  
التالية بالاضافة الى اي شروط اخرى منصوص  
عليها في هذا القانون او الانظمة الصادرة  
بمقتضاه ويكفي ، ونحذف كلمة او اي  
استثناءات يقرها المجلس ، لان الاستثناءات هنا  
يمكن ان تعالج بنظام وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاقتراحات الموجودة فقط لغايات ان يبلور  
الحوار في هذا الموضوع ، هناك اقتراح بان  
تصدر الرخصة بقرار من مجلس الوزراء  
بتنسيب من المجلس ، واقتراح باستثناء  
الانظمة والاستثناءات ، ثم الحق باقتراح اخر  
باستثناء الاستثناءات فقط في تعليمات الرخصة  
للمنصوص عليها في هذا القانون ، الاستاذ عبد  
الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : انا اؤيد ما  
قاله الشيخ ابراهيم زيد ، انه فقط استثناء  
الاستثناءات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد  
الكريم الدغمي .

السيد عبد الكرم الدغمي : شكراً  
معالي الرئيس .

سأتكلم في الشكليات ، رآه سيدي فيما  
يتعلق بادعاء التناقض الحقيقة غير وارد ، لا

هذه المادة اصل



يوجد أي تناقض ، المادة (١٢) تتعلق بسياسات الاتصالات وكيفية اتخاذ مجلس الوزراء هذه السياسات وترخيص هذه الاتصالات ، المادة (٢٥) مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير أن يقرر ترخيص نوع معين ، يعني يمثل بسيط أن يقول الاتصالات الخلوية تعطى للقطاع الخاص ، هذا ترخيص لنوع معين من الاتصالات .

المادة (٢٩) تتكلم عن الرخصة لشخص أو لشركة ، لشخص معنوي أو طبيعي فيعطى هذا الشخص الرخصة من مجلس الهيئة حتى لو كان أن الرخصة المقصود بها رخصة مجلس الوزراء ، حتى لو كانت رخصة الشخص من قبل مجلس الوزراء فالنص لا يحمل تناقض ، يعني مثلاً يقرر مجلس الوزراء إعطاء الجنسية لشخص طالب تجنس ، ولكن الذي يصدر جواز السفر هي وزارة الداخلية ومن ثم دائرة الأحوال المدنية والجوازات فلذلك لا يوجد أي تناقض ، لكن معالي الرئيس التناقض الحقيقي وأنا أريد أن يتكلم معالي وزير العدل في هذا الموضوع ، أنه لا يجوز أن تضم القانون شروط ثم نحيل إلى النظام شروط أخرى لا يجوز هذا تشريعياً ، عيب تشريعي يا أما تعطى النظام لفرض النظام بموجب التشريع أن يضع كامل الشروط ، وهذا أمر لا بد به وزير الاتصالات ولا بد من إبداء أعضاء المجلس ، الاقتراح الآخر الشروط تضمن في القانون ، فما دام عندنا شروط موجودة في القانون لا يجوز أن تعطى للنظام ، النظام دائماً فقط يا اخوان ، النظام يضع في آخر القانون نقول :-

لتنفيذ احكام هذا القانون .

لكن لا نقول يتضمن النظام شروط بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، فكأننا اعطينا مجال التشريع ليس لنا ، وكأننا اعطينا السلطة التنفيذية مجال التشريع ، أنا أتكلم فقه واجتهاد ولا أتكلم في موضوع سياسات ، أتكلم علم فقط ، لا يجوز إذا كانت الشروط يراد النص عليها بالقانون فيكتفى ، نقطة بعد كلمة في هذا القانون .

وإن كنا نريد شروط بالنظام فيجب أن نفوض النظام بإصدار كل هذه الشروط ، أما شروط في القانون وشروط في النظام واستثناءات للمجلس ، هذا أمر لم يقل به أحد وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الدكتور القضاة .  
الدكتور أحمد القضاة : شكراً معالي الرئيس .

اعتقد أن صدر المادة جاء متوازناً وكافياً ، حيث أن ما لا يعالج من الشروط في القانون قد يعالج بالأنظمة ، وهناك مستجدات ومتغيرات ، فإذا تركنا للمجلس مرونة الحركة لا بد من وجود أيضاً من استثناءات قد لا تعالجها الأنظمة وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الشيخ عبد الباقي جمو .  
السيد عبد الباقي جمو : شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي رئيس اللجنة المالية .  
السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الواقع هذا الخلاف في التفسير بين الاخوة النواب منهم الحقوقيون ومنهم علماء ، يدل على أن هناك تنازع بين هذه المواد ، فالمادة (١٢) تقول :-

من صلاحيات المجلس التنسيب لمجلس الوزراء بمنح الرخص اللازمة .

في المادة (٢٥) :  
لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير أن يقرر .

هذا تكرار ، والمادة (٢٥) تتفق مع الفقرة الأولى من المادة (١٢) ، ثم تأتي المادة (٢٩) ، التي اعتقد أنها ليست ضرورية هنا أصلاً ، لأنها أولاً تكرار وثانياً تريد أن تعطي الحق لوضع شروط إضافية أكثر مما وردت في هذا القانون ، أو في أي نظام وضع لغايات تنفيذ احكام هذا القانون ، وهذا لا يتفق مطلقاً مع التشريع ، هنا يقول تصدر الرخصة بقرار من المجلس وهو مجلس الإدارة ، بينما الفقرة الأولى من المادة (١٢) تقول :  
مجلس الوزراء هو الذي يصدر الرخصة .

والمادة (٢٥) تقر هذا وتؤكد ، ثم تأتي المادة (٢٩) لتعطي هذا الحق لمجلس الإدارة ، فهذا تنازع يختار القاضي أو المنفذ عندما يريد أن يفقد احكام هذه المواد الثلاثة .

ولذلك أنا أقترح أن تكون هذه الشروط التي وردت ابتداءً من الفقرة (أ) أن تضمن في النظام الذي يوضح لغايات تنفيذ احكام هذا القانون وشطب هذه المادة بكاملها وشكراً .

الحقيقة التي يطالع على الفقرة (أ) من المادة (١٢) يقول للتنسيب لمجلس الوزراء بمنح الرخص ، والرخص هنا المقصود فيها منطقة معينة تعطى الهيئة لمجلس الوزراء أنه امنحه الرخص في هذه الجهة من قطاع الاتصالات ، إذن نرجع للمادة (٢٩) تقول تصدر الرخصة ، خلال المفهوم الواسع لاعطاء الهيئة منح الرخص للقطاع الخاص ، وهنا حدد الرخصة لشخص معين أو لشركة معينة ولذلك لا أرى تناقض بين الاثنين إذا تتبعنا تسلسل الحوادث من أول القانون لآخره ، سوف لا نرى أن هناك أي تعارض وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، لنخرج من هذا الموضوع وإن نتج فقط ما تم من أداء في هذا المجلس الكريم ، كما ذكرت هناك اقتراحات وهناك رأي جديد للشيخ جمو بأن لا داعي لإيراد هذه المادة في القانون وإن تصدر هذه الشروط بنظام ، بالإضافة إلى الاقتراحات التي ذكرت ، إذا كان هناك إراء محددة تضيف لما طرحه الزملاء لنستمع لها ، والرأي للمجلس الكريم ، نستمع لمعالي وزير العدل .  
معالي وزير العدل : شكراً معالي الرئيس .

النقطة الأولى : المادة هذه تتحدث عن إبرام الحالة النهائية بعد أن يقرر مجلس الوزراء

هذه عند الإصل

السياسات العامة في المادة (١٢) او يقرر المنطقة الجغرافية ام المساحات المعنية في المادة (٢٥) ، هذه المادة تتحدث عن حالة الابرار الذي سيعقد مع ذلك الشخص او الجهة كما وضح الاستاذ عبد الكريم الدغمي ، وبالتالي ما فيه تناقض ، ذلك عملية اجرائية يحضر المجلس ينسب ، مجلس الوزراء يوافق على منح الرخص لقطاعات معينة او لمناطق جغرافية تأتي لحالة الرخصة ، الرخصة تبرم من مجلس ادارة المؤسسة ، هذه الرخصة وهو ما تسمى في بلاد العالم دفتر المفاولة او التجريم تحمل شروط مرفقية ، هذه القضية المهمة ، ان العقد بين ذلك المستثمر والمؤسسة هو عقد مرفقي من عقود القانون العام ، اذن الشروط التي به هي لحماية مصالح المرفق العام اكثر من مصالح ذلك المستفيد ، اذن فيه شروط منصوص عليها في القانون ووضعتها في القانون ، فيه شروط اخرى متطلبات القانون موجودة في القانون بده يلتزم بها بحكم النص ، بالنسبة الى العملية التي في النظام ، النظام يأتي لتنفيذ نصوص قانونية لهذا القانون ، يعني اذا جاء النظام من خلال تنفيذه لنصوص هذا القانون بما يحمل شروط معينة او التزامات معينة على ذلك المستثمر او المفاول او مقدم الخدمة ، بده يلتزم بها بحكم النص ، تأتي شريحة النظام وستكون هي لتنفيذ احكام هذا القانون ، اذن الحالة عندنا ما يلي :-

القانون هو الاصل بالتزامات ، بعد القانون المادة وضحت هذه ماذا نطلب من المستثمر او مقدم الخدمة ، ثم تأتي الانظمة التي هي تنفذ احكام القانون ، سواء حوت قيود

توضيحية ، يعني يجب ان يكون القيد باصل هذا القانون انا لا اجد ان هناك اشكالية في نص هذه المادة ، طالما تحدثنا عن ثلاث ادوات شرعية ، الشروط الملزمة في هذا القانون وهذه مهمة لغاية توضيح الامور ، لذلك المستثمر او الجهة طالبة الترخيص ، النظام يأتي لتنفيذ احكام هذا القانون حيثما يوجد حكماً ويحتاج الى تنفيذ ، او به غموض ما يوضحه النظام فيصبح المرجعية رقم (٢) ، بالنسبة الى عملية الاستثناءات قضية الرخصة قد لا تكون متساوية ، نحن نقول ان هذا مرفق عام ، قد نستثني منه بعض الحالات او نضع شروط اخرى استثناء على استثناء ، يعني الاصل ان المرفق العام الذي يدار من هذه الهيئة سيحافظ على صالح المرفق العام وفق قواعد القانون ، التي قلنا ان العقد ذو صفة ادارية ، وبالتالي الادارة التي ترخص بهذه الشروط وقد تستثنى بعض الامور من تلك الرخصة حسب واقع الحال وحسب نوع الخدمة ، لان الهدف هو تقديم الخدمة العامة للجمهور . هذه الفكرة من وراء هذه المادة اعطاء الحق للادارة ان تبقى بصفتها هي الساطة المشرفة على هذا المرفق العام ، والهيئة المنظمة لهذا المرفق العام وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار : الواقع بعد ان استمعت الى كافة الآراء اقترح ما يلي :-

في صدر المادة يقوم المجلس بابرام عقد الرخصة على ان يتضمن عقد الرخصة الشروط التالية وهو هكذا .

يعني حتى يزال اللبس ، يقوم المجلس بابرام عقد الرخصة ، هذا اقترح .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

أرجو ان نحدد اجلاء الجهة التي نراها مغولة باصدار الرخصة يبدو ان هنالك تفاوت في الفهم بيننا ، ثم نبحت بعد ذلك هل هنالك تناقض بين المواد وتنازع اختصاصات ام لا ؟

حقيقة ما افهمه من الفقرة (أ) من المادة (١٢) يختلف عما فسره معالي وزير العدل ، والقراءة المستثنية للموضوع تربنا بوضوح ان مجلس الوزراء هو الذي يمنح الرخص وارجو تأمل العبارة جيداً بالتنسيق لمجلس الوزراء بمنح الرخص اللازمة ، رخص مجموع رخصه اذن رخصه لانشاء شبكات ، رخصة لتشغيل شبكات ، رخصة لتقديم خدمات ، وبالتالي نقرر أولاً ماذا نريد للجهة التي لريد لها ان تصدر هذه الرخص ، ثم نبحت عن اي تناقض بين المواد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، اطرح الاقتراحات التي وردت من الزملاء الافاضل للمجلس الكريم ، بداية هناك اقتراح بصدر المادة بان يكون :

تصدر الرخصة بتنسيق من المجلس الى مجلس الوزراء .

هذا ما اقترحه الاستاذ الشخايب والدكتور شنيكات وبعض الزملاء ثنوا عليه .

تصدر الرخصة بقرار من مجلس الوزراء بتنسيق من المجلس من يؤيد هذا الاقتراح ؟ السيد الامين العام : (١٧) من (٦٣) .

معالي رئيس المجلس : ولم ينجح الاقتراح ، الاقتراح الآخر وهو ايضاً على مطلع المادة وهو من الزملاء اخوارشيدة وابو جاموس تقريباً اتفقوا على هذا الاقتراح كالتالي :

عند صدور الموافقة على الرخصة ينظم المجلس عقد ، الى اخر صدر المادة .

من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح .

هناك اقتراح من الزميل عبد موسى النهار ايضاً على صدر المادة ، بأن يكون مطلع المادة كالتالي :-

يقوم المجلس بابرام عقد الرخصة وفق الى اخر المادة .

من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : (١٨) من (٦٣) .

معالي رئيس المجلس : لم ينجح الاقتراح ، هناك اقتراح للشيخ عبد الباقي جمو وحقيقة هو ابعد الاقتراحات ، وكان يفترض ان اطرحه قبل كل هذه الاقتراحات اقترحه :

بان تشطب المادة بكاملها ويكون هناك نص بديل بان تشمل الشروط للعقد بنظام يصدر بناءً على احكام هذا القانون .

من مع هذا الاقتراح .

هذه عند الاصل

لم ينجح الاقتراح ، هناك اقتراح من الرميل الدخمي بأن نوقف عند مطلع المادة ، عند كلمة هذا القانون ، بمعنى ان لا نذكر الشروط الموجودة في الانظمة ولا الاستثناءات هكذا اقتراحك استاذ عبد الكريم .

من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح . الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : عند كلمة منصوب عليها في هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه وشطب او اي استثناءات يقرها المجلس .

معالي رئيس المجلس : اقتراح من الاستاذ ابراهيم زيد ويقصد القوانين والانظمة ، من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : (٢٢) من (٦٣) .

معالي رئيس المجلس : لم ينجح الاقتراح ، قرار اللجنة المالية بالموافقة على النص كما ورد في المشروع ، من مع قرار اللجنة ؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام : (٤١) من (٦٣) .

معالي رئيس المجلس : اذن قرار اللجنة المالية بالموافقة على مطلع المادة (٢٩) مع الفقرة (أ) ، الفقرة (ب) قرار اللجنة المالية بشطب كلمة والسماح الواردة في السطر الثاني واضافة حرف ( الواو ) لكلمة الموظفي ولتصبح ( ولوظفي ) مطروحة للمجلس ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

الشعور بالنقص وسيلة تؤدي الى الكمال ، وليس من معصوم سوى الانبياء والمرسلين ، السطر الاخير من الفقرة (ب) حيث اقترحت اللجنة شطب كلمة ( والسماح ) ، بعد ان نشطب كلمة والسماح تصبح العبارة :

التزام المرخص بتقديم المعلومات والبيانات المتصلة بموضوع الرخصة التي تطلبها الهيئة من المرخص من حين لآخر او بشكل دوري لموظفي الهيئة بالتحقق ، ( الباء ) تحذف لتصبح التحقق .

معالي رئيس المجلس : موافقة ، الشيخ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : شكراً معالي الرئيس .

هل التحقق من صحة المعلومات امر جوازي ام امر وجوبي ، لذلك يجب ان يكون وعلى موظفي المؤسسة او الهيئة التحقق من صحة المعلومات وليس لموظفي .

معالي رئيس المجلس : تقترح وعلى موظفي الهيئة ، الاستاذ حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : سماحة الاستاذ ابو هارون قام بتنقيح اللغة بالقانون ، فحسبنا لو يتلو السيد المقرر القانون من ضمن النسخة التي صححها السيد ابو هارون .

معالي رئيس المجلس : هل وصلتك تصحيحات ابو هارون لغوياً .

السيد المقرر : لم تصلي .

معالي رئيس المجلس : متصلك لاحقاً ، الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

الواقع ان العبارة التي ذكرها سماحة الدكتور ابراهيم زيد ، متحققة في هذه العبارة ، لما تنص المادة على ان الالتزام المرخص بتقديم المعلومات ، يعني يجب عليه ان يقدم المعلومات ويحب عليه كذلك ان يسمح لموظفي المؤسسة بالتحقق ، معنى ذلك كان لازماً على المؤسسة ان ترسل موظفيها للتحقق ، وكان لازماً كذلك على صاحب الشركة ان يسمح لموظفي المؤسسة بالتحقق من الشروط المطلوبة ، ولذلك اقترح بقاء المادة على ما هي عليه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : هناك الاقتراحات اللغوية التي طرحها الزملاء بالاضافة الى تعديل اللجنة المالية ، من مع قرار اللجنة المالية بشطب كلمة والسماح ؟ موافقة .

الاضافات اللغوية اري اذا رأيتم ذلك مناسباً ان تتركها لاعضاء اللجنة بتصحيح اللغات اللغوية على ان لا تحمل اي تغيير في المعنى الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : معالي الرئيس الخلاف الذي صار مش لغوي ، فيه فرق كبير بين لموظفي وعلى موظفي ، يعني ليس خطأ لغوياً ولازم نصرت عليها .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل الحقيقة انا ما ذكرت ان نفرض مقرر ورئيس اللجنة واعضاءها في موضوع التصحيحات اللغوية فقط التي لا تؤدي الى تغيير في المعنى .

السيد خليل حدادين : وعليه اقول فيه فرق بين لموظفي وعلى موظفي .

معالي رئيس المجلس : صحيح كلامك تماماً ، الاستاذ جمو .

السيد عبد الباقي جمو : الواقع العبارة الواردة لموظفي هذه عبارة صحيحة ، هذا الجواز لان الطلب من المرخص ، اي لا يجوز للمرخص ان يمنع الموظف من التدقيق ، وهذه ليست مسؤولية ابتداء وليس فيه طرف اخر ، وهناك طرف اخر والموظف له الحق في التدقيق والتحقق من صحة المعلومات ، ولذلك العبارة ولموظفي اصح وادق .

معالي رئيس المجلس : بدون ان ادخل في نقاش حول هذه القضية والرأي للمجلس الكريم ، دعوني اطرحها والمجلس هو صاحب القرار ، هناك ما تفضل به الاستاذ ابراهيم بأن تستبدل ولموظفي الهيئة بكلمة على موظفي الهيئة ، بمعنى يعطى الارام على الموظفين ان يقوموا بالتدقيق .

من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : (١٤) من (٦٢) .

معالي رئيس المجلس : وتبقى لموظفي الهيئة ، الفقرة (ج) مطروحة للمجلس الكريم وقرار اللجنة المالية بالموافقة ؟ موافقة .

هكذا عند العمل



الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

الفقرة (ج) تقول :

التزام المرخص بتقديم التسهيلات اللازمة للجهات المختصة لتنفيذ الأوامر القضائية والإدارية المتعلقة بتتبع الاتصالات المحددة بتلك الأوامر .

أرى شطب كلمة ( والإدارية ) ، لانه حقيقة لتنفيذ الأوامر القضائية امر صحيح ، انه فعلاً فيه قضاء معين يأمر بتتبع المكالمات ، تتبع الاتصالات وغير ذلك ، لكن لما يقال إدارية ، إذن حقيقة سلطان أي نوع من الإدارة على هذه الاتصالات ، وهذا في رأي فتح باب كبير جداً في هذا الموضوع ولذلك أرى شطب كلمة ( والإدارية ) ، ايضاً معالي الرئيس اضيف الحقيقة على هذه الفقرة ، ان يلتزم المرخص بعدم التصنت على الاتصالات أو السماح لاية جهة غير قضائية بالتصنت عليها ، ايضاً أريد اضافة هذه الفقرة الى الفقرة (و) وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : ليعلم الاخوان او بعضهم راجعني بخصوص الأزعاج ، عندما يأتي مواطن ويشكي للمؤسسة الان كمشتغل ، او للشركة فيما بعد ، او للهبة بأن هناك أزعاجاً ، الخطورة الأولى ان تقوم هذه الشركة او هذه المؤسسة بتتبع او رصد هذا الأزعاج هذا هو المقصود ،

هناك اقتراح من اللجنة باضافة فقرة جديدة تعطي الموقع (د) من مع قرار اللجنة ؟ موافقة .

الفقرة (هـ) التي كانت (د) سابقاً مطروحة للمجلس الكريم وقرار اللجنة بالموافقة وإعادة ترقيمها ؟ موافقة .

الفقرة (هـ) التي أصبحت (و) الاستاذ عبد المنعم تفضل .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

تمهد المرخص بتوفير خدمات اتصالات الطوارئ مجاناً للمستفيدين انا بالنسبة لي اجد غموضاً أريد من رئيس اللجنة توضيح ذلك اذا سمحت معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : اعتقد ان كلمة طوارئ تدل على مفهوم معين في حالة حريق في حالة زلزال ، في حالة فيضان ، يجوز انك تتصل مجاناً في خط معين وتعفى من المكالمات ، موجودة في جميع أنحاء العالم ليس فقط الاردن وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المالية بالموافقة ؟ موافقة .

الفقرة (و) الاستاذ همام سعيد .

الحقيقة بالرغم من اني اقدر تحفظ الدكتور همام الا ان القانون يجب ان يرد فيه شيء اسمه اداري ، ليس تنصت او الأزعاجات انما هناك بعض الامور ممكن تحصل ، والقضاء معروف انه بطيء ويجب من جهة مدعية وان تتحقق المدعية وبعبارة يمكن يكون الامور قد تفلتت تمس أمن الدولة ، فلذلك يجب بقاؤها وانا مع وزير الاتصالات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : من مع اقتراح الدكتور همام بشطب كلمة والإدارية ؟ لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح باضافة فقرة ارجو قراءتها الدكتور همام .

الدكتور همام سعيد : اي التزم المرخص بعدم التصنت على الاتصالات او السماح لاي جهة غير قضائية بالتصنت عليها .

معالي رئيس المجلس : من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : (١٥) من (٦١) .

معالي رئيس المجلس : لم ينجح الاقتراح ، قرار اللجنة المالية بالموافقة ؟ موافقة .

الفقرة (ز) قرار اللجنة المالية بشطب كلمة ( التمهيد ) واستبدالها بعبارة ( تمهد المرخص ) موافقة ؟

موافقة .

الفقرة (ح) قرار اللجنة بشطب كلمة

ان نعرف من هو المزعج في الاول قبل ان نحوله للقضاء ، وقبل ان نحوله الى الحاكم الاداري ، فهذه حماية للمواطنين من ظاهرة مزعجة في المجتمع وهي ظاهرة الأزعاج بالهاتف وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

كنت اود ان اقول ما ذكره معالي وزير الاتصالات ، بأنه اذا تركنا الأمر حتى يصل الى القضاء ويت فيه ، فإنه كثيراً من الأزعاجات ستصل الى المواطنين وربما يتأخر القضاء في البت في هذه الامور وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

مع احترامي لرأي اخي الشيخ همام ، لكن في حالة اعتداء عبر الهاتف سواء بالسباب ، والشتائم ، التهديد ، اذا انتظرونا صدور قرار المحكمة يعني تحدث مآسي ، فالقرار الاداري لينما بيت قضائياً بالموضوع ومن باب ايقاف الترفيع حتى تتم العملية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

هنا عند السجل

(الالتزام) واستبدالها بعبارة (التزام المرخص)  
من مع القرار؟ الاستاذ سليمان.

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس.

يعني مع موافقتي مبدئياً على الفقرة إلا أنه كيف تتعهد هذه المؤسسة أو الجهة المرخصة بتقديم التسهيلات ثم باستثناء ما يتطلبه الأمن الوطني، يعني هنا مش محلها في هذه المادة، الأصل أن تسهل لمن يطلب ما دام أردنياً وإذا كان غير أردني.

معالي رئيس المجلس : يا شيخ سليمان أنا تصورت أنك ستحدث في الفقرة (ح)، أنت تحدث في الفقرة (ز)، والفقرة (ز) تجاوزناها وصورتنا عليها أما وانت موافق عليها، الفقرة (ح) قرار اللجنة المالية مطروح للمجلس الكريم؟

موافقة.

الفقرة (ط) قرار اللجنة المالية بشطب كلمة (التعهد) واستبدالها بعبارة (تعهد المرخص)؟

موافقة.

الفقرة (ي) موافقة؟

موافقة.

الفقرة (ك) موافقة؟

موافقة.

الفقرة (ل) موافقة؟ الاستاذ حماد ابو جاموس.

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي.

اقترح تعديل الفقرة لتصبح :  
التزام المرخص بتقديم الخدمة المرخصة الى طالبها خلال مدة يتم تحديدها بحد معقولة.

معالي رئيس المجلس : تقصد محددة، الدكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس.

اضافة لاقتراح الزميل حماد ابو جاموس في عجز الفقرة :  
والعمل على تغطية كامل المنطقة الجغرافية المعنية له بالخدمة المرخصة خلال فترة معينة ايضاً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الهادي الجالي.

السيد عبد الهادي الجالي : انا اترح شطب الفقرة.

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات.

معالي وزير البريد والاتصالات : هذه التفاصيل تأتي في شروط الرخصة يعني باتفاقية الترخيص، ومثال على ذلك :

الرخصة التي منحت لشركة الهواتف الخلوية، ذكر في الترخيص انه في السنة الأولى تغطي مثلاً منطقة عمان، الزرقاء، السلط، مادبا.

وفي السنة الثانية المدن الرئيسية في المملكة، في السنة الثالثة باقي انحاء المملكة، هذه يا سيدي تفاصيل تأتي في الرخصة اعتقد ان تحديدها بشكل قاطع هنا لا ينفذ الغرض.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الهادي تفضل.

السيد عبد الهادي الجالي : انا اؤكد ان المدة يجب ان تكون في الاتفاقية المعقودة، لا يجوز ان تقول لمدة معينة وتغطية كامل المنطقة، هذه الشروط تكون عادة في الرخصة نفسها، ويجب على المرخص الالتزام فيها من خلال الاتفاقية المعقودة معه، ولذلك ليس لها لزوم، وإذا بدنا نخليها، يجب ان يلتزم المرخص بالمدد التي منصوص عليها في الاتفاقية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد ابو جاموس.

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس.

ما طلبته سيدي الرئيس هو تحديد المدة وليس تفاصيلها، ان تحدد بالتشريع، بدل كلمة معقولة ان تحدد بكلمة تحدد بدل معقولة، وبالتعليمات او بالادارة تحدد للمدد سنة او سنتين او ثلاثة ولذلك اعتقد أن وجود كلمة تحديدها ضروري جداً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ ذيب النيس.

السيد ذيب النيس : شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً، معالي وزير العدل.

الجنة.

السيد رئيس اللجنة : شكراً سيدي الرئيس.

اعتقد ان هذه الفقرة من المادة جاءت الحقيقة تطبيقاً للعقد الذي سيعقد بين المرخص والهيئة ولا اعتقد ان كلمة محدودة او معقولة لا تأثير على الاتفاقية، هنالك اتفاقيات كثيرة يا اخوان، في العطاءات التي تطرح بين الدولة والمتعاقدين وتأخر سنين، يعني هناك احوال طارئة، ولذلك يجب ان لا نركز على هذه النقطة بالمحدودة او المعقولة بأنها مفتوحة الحقيقة، وفي كثير من الاحيان حتى العقود وحتى الرخص حينما نقول لتعهد ما انه خلال سنة يجب ان توفي بالعمل، هناك ظروف قاهرة قد تمنع من الالتزام حتى في هذه القضية.

ولذلك ارى ان هذه الفقرة بالمحدودة او بالمعقولة ليس لها اي تأثير او اي شيء حاسم في قضية تنفيذ العقد بين المرخص والهيئة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، معالي وزير العدل.

هنا عند التوصل

معالي وزير العدل : هذه المادة التزم المرخص له ، اذا طلبت الخدمة منه للمواطنين ، المدة أي المدة المعقولة ، المدة المعقولة تعني المدة المتعارف عليها في مثل هذا العمل الذي يقوم به الرجل الحريص على عمله ، قد تتطلب خدمة معينة وقت معين ، نفرض جبل بعيد يقول بوصول لك لكن بدي وقت كذا ، نحن كهيئة او جهة قضائية نقول له يا عمي هذه المدة اللي طلبتها يا مستمر مدة غير معقولة وغير متعارف عليها وليست دورك دور رجل حريص ، يعني تفسير المعقولة سيكون ضمن العرض وضمن انه هذا مستمر ويجب ان يكون حريص على تقديم الخدمة ، ولذلك التعبير دقيق جداً وهي لحماية المستفيد من تلك الخدمة وهذه تحدث في العمل اليومي ، وبالتالي لن يرمي المواطن ، طبعاً المواطن لانه معه عقد اداري باستثمار هذا الشق من المرقق ، سيجباً للنظام اما للهيئة او اما للقضاء ، يقول يا عمي هذا مش موصل للخدمة وبالتالي اخلت بالشروط ، فكلمة المعقولة هي الوقت المتعارف عليه وفق الحريصين على العمل وابناء المهنة ، ولذلك انا ارى وجودها ضروري لحماية للمستفيدين في المستقبل من خدمات المستمر وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ ابراهيم زيد .  
الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : شكراً معالي الرئيس .

انا اني على ما تفضل به معالي وزير العدل ، لان كلمة معقولة هنا جاءت لتعالج

ثغرة ، وهي ان تكون مدة متعارف عليها متفقة مع الحاجة ومتفقة مع الوقت الذي يمكن ان تقدم فيه الخدمة ، ولذلك ما وضعت كلمة معقولة من اجل تعيين فترة محددة او مدة محددة ، وكلمة فترة خطأ لقوي ، فترة هي التي تكون بين تاريخين بينما التعبير الصحيح اذا قلت مدة محددة ، ونحن نريدها مدة متعارف عليها هذه نقطة .

النقطة الثانية التي احب ان اثيرها معالي الرئيس ، وهي ان كثيراً من زملائنا النواب الوزراء الذي نجلهم ونحترمهم يكونون مشغولون باحاديث جانبية في حين مناقشة قضايا او مواد قانونية مهمة ، ثم عند التصويت كلهم يصوتون لجهة واحدة ، فنحن نحترمهم وتقديرهم لكن نريد ان يسمعون كلامنا ، حتى اذا كان حقاً وافقونا ، واذا كان غير ذلك لم يوافقوا ، كلهم مسطرة واحدة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : شكراً معالي الرئيس .  
اولاً ان الوزراء يصوتون مع بعضهم ،

معالي رئيس المجلس : يا سيدي ارجو ان نخرج من هذا الموضوع ، اذا سمحتم لي ان موضوع زملاء النواب لهم الحق ان يصوتوا ولكل شخص ان يكون قناعاته كما يرغب في هذا المجلس .

السيد عبد الباقي جمو : ولذلك انا اريد ان اتولى الكلام عني ، انا اريد ان

اقول هذا الوزراء متفقون سلفاً ولا حاجة الى التعليق ، انما الذي اقول ان كلمة معقولة غير واردة والعرف كذلك المشرع عندما يضع قانون لا يترك ان استطاع ان لا يترك مجالاً للعرف ولو ان المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ، انما نضع هنا نقول كلمة معقولة لحلفها اقتراح يعني ، نقول :-

خلال مدة تمديد عند ابرام العقد بين المرخص والهيئة .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط : يعني لم اسمع في الدنيا في عالم العقود ان عقداً يقوم على المعقولة ، المعقولة تعتبر امراً اعتبارياً يؤدي الى اللبس والغموض بين المرخص وبين الذي سيتعامل معه ، فما اقترحه الاخ ابو اسجد انما اثني عليه ، مدة محددة او محدودة ، وهذه تمنع اللبس والغموض ، والعقود تقوم على الوضوح ولا تقوم على اللبس والغموض الذي يؤدي الى الفتن في النهاية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة .

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس .

المدة المعقولة هنا وهله عبارة عن فقرات يجب ان تورد في الرخصة ، وهذه المدة المعقولة يمكن ان يتفق عليها المرخص والهيئة على هذه المدة المعقولة ، ومن ناحية اخرى لا يمكن ان تكون المدة المعقولة لجميع الطلبات متساوية ،

قد تكون المدة المطلوبة لايصال خدمة معينة الى طالب معين ، المدة اليوم الواحد تكون مدة معقولة ، في حين لطالب اخر لنفس الخدمة قد يتطلب الموضوع ( خمسة ) ايام وتكون الفترة معقولة ، لذلك هنا في هذه الفقرة ترك الموضوع للهيئة والمرخص لتحديد هذه المدة للمعقولة ، هذا هو المقصود بالفقرة ( ل ) من هذه المادة .

معالي رئيس المجلس : هناك بداية الاقتراح الابهد بشطب هذه الفقرة ، من مع هذا ؟

السيد عبد الهادي الجوالي : اسحب اقتراحي .

معالي رئيس المجلس : الاقتراح الاخر استبدال كلمة خلال مدة معقولة بكلمة مدة محددة من مع هذا ؟

لم ينجح الاقتراح .

ايضاً اضافة في نهاية الفقرة ، خلال مدة محددة ، من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

الشيخ عبد الباقي جمو : ما هو اقتراحك ؟

الشيخ عبد الباقي جمو : اقتراحي :

خلال مدة تمديد عند ابرام العقد بين المرخص والهيئة .

معالي رئيس المجلس : من مع هذا الاقتراح ؟ ارجو العد .

هنا عند الشطب



السيد الأمين العام : (١٢) من (٥٥) .

معالي رئيس المجلس : لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة المالية بالموافقة ، من مع القرار ؟

السيد الأمين العام : (٣٦) من (٥٥) .

معالي رئيس المجلس : يقر قرار اللجنة المالية .

المادة ككل مع التعديلات التي اقترت ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الخامس

إدارة الترددات وترخيص استعمالها

المادة ٣٠ - يعتبر طيف الترددات ثروة وطنية

تتولى الهيئة تنظيم استخدامها بموجب

هذا القانون وتعد سجلاً خاصاً للطيف

التردد يسمي " السجل الوطني

للترددات " تسجل فيه جميع

المعلومات المتعلقة بالمرجات الراديوية

واستخداماتها وتخصيصها .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حاتم الفزاي .

السيد حاتم الفزاي : تكثر تعبيرات

فنية واعتقد ان كثيرين لا يعلمونها جيداً خارج

اللجنة المالية ، حيداً لو نجد تفسيراً لهذه

المقترحات كالترددات الكهرومغناطيسية ،

جيغا هيرتز ، فقط اريد تفسير التعابير .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير

الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات :

القضاء مقسم الى ترددات وعلماء

الاتصالات هم يحددونها ومحصورة وإذا

استعملت من قبل جهة معينة خلص لا

تستطيع جهة اخرى ان تدخل عليها .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حماد ابو

جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : سيدي

السكرتاري ( تنظيم استخدامها بموجب هذا

القانون وتعد سجلاً خاصاً وليس خاصة )

وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس

اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : اعتقد ان كلمة

الترددات هي الموجات ، يعني نسمع دائماً من

الراديو لما يذاع نرسل الى امريكا الجنوبية ، يقول

الذائع انه افصح على موجة كذا ، لان هذه هي

التردد الوحيد التي يمكن لطالب الاستماع ان

يفتح عليها ويصغي اليها ، وكذلك هذه

الترددات هي عبارة عن قنوات مخصصة لهذه

الاتصالات السلكية واللاسلكية وهي كما قال

غير مجدي ، ولن نستطيع التوصل الى فهم مشترك فيها في هذه الجلسة .

معالي رئيس المجلس : يعني الصياغة

القانونية شيء والمصطلحات العلمية الواردة في

المواد شيء آخر ، نحن كمجلس الحقيقة لنناقش

الصياغة القانونية في مواد القانون .

هناك اقتراح من الشيخ ابراهيم زيد في

اعادة صياغة هذا المقترح من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الأمين العام : (١٧) من (٥٣) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المالية

بالموافقة على النص كما ورد مع التصحيح ،

من مع القرار ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣١ - أ - مع مراعاة الفقرة (ب) من هذه

المادة لا يجوز لأي شخص استخدام

أي موجات كهرومغناطيسية تقل عن

(٣٠ ، ١) جيغا هيرتز تبث في الفضاء

الا اذا حصل على رخصة بذلك .

ب - يجوز للقرارات المسلحة والأجهزة الأمنية

استخدام الموجات الكهرومغناطيسية

المخصصة لها بدون ترخيص على أن

لا تتسبب بالتشويش على الموجات

الأخرى .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

موافقة .

ثروة قومية ، مثل خطوط الطيران ولها مسار

معين وهذه المسارات يجب ان لا يتعدى

عليها ، وهي كذلك بالنسبة للترددات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ

ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : ان

المادة مضاعفة صياغة انشائية وليست صياغة

قانونية ، لان الصياغة القانونية تدخل في بيان

الاحكام ، وليس فيه يعتبر طيف الترددات ثروة

وطنية تتولى الهيئة ، هذه ليست صياغة قانونية

وللذلك اقترح ان تصاغ المادة بالشكل التالي :

تتولى المؤسسة تنظيم استخدام طيف

الترددات وتعد سجلاً خاصاً فيه تسجل جميع

المعلومات المتعلقة بالموجات الراديوية

واستخداماتها وتخصيصها .

معالي رئيس المجلس : الدكتور

الشيخانيه .

الدكتور عبد الحافظ الشيخانيه : معالي

الرئيس هذا الفصل بالكامل اخذ من وقت

اللجنة المالية وقت طويل جداً ، لانه بالحقيقة

هذا فصل كله فني وكله مصطلحات فنية

وتعلمنا كثير لما فهمنا ما هو المطلوب من هذا

الفصل ، انا ارجو زملائي عدم الخوض في

تفصيلات هذه القضية لانا سنحتاج الى خبراء

ايضاً يفسرون لنا ذلك ، فهذه ( ثمن ) مواد ،

انا ارجو زملائي في المجلس ان يصوتوا على

( ثمن ) مواد كاملة كما وردت من اللجنة

المالية ، لانه حقيقة الخوض في تفصيلاتها ثاوية

هنا من أجل

معالي رئيس المجلس : المادة (٣١) الفقرة (أ) الدكتور الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين : الزملاء الافاضل لم يتحدث عن المادة (٣٠) حتى تقرأ المادة (٣١) ، والحقيقة ان اهمية القطاع الفضائي لا يقل عن اهمية القطاع الارضي للدولة وهذا شيء مهم جداً ، كما قيل في المادة (٣٠) بانها ثروة وطنية ، مؤالي الحدود لمعالي وزير العدل ، ارى ان المادة (٣١) (أ) لم يكن هناك رادع قانوني يمكن يستخدم بعض الموجات ، ويعرف الزملاء بأن حقل الاتصالات حقل متطور ومتسارع بمدة قصيرة ، فهل اسمع من معالي وزير العدل ما هو العقاب القانوني اذا استعمل اي شخص بعض الترددات في مثل هذا الموضوع وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي .

فصل العقوبات سبرد في المادة (٧١) وما بعدها ووارد عليها نص هذه اذا وقعت مثل هذه المخالفة الفصل (الحادي عشر) .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

انا اذعم ان القليل منا يعرف الاشياء الفنية المتعلقة بهذه الموجات مؤالي ما هي المخطورات في استعمال الموجات التي تقل عن

(٣٠٠٠) جيجا هيرتز ؟ حتى نوافق على شيء نعرفه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة .

السيد المقرر : يا سيدي لحد الان العلم توصل الى استعمال للموجات التي تقل عن (٣٠٠٠) جيجا هيرتز بواسطة الكهرومغناطيسية ، اما ما زاد عن هذا الرقم فيدخل في الاتصالات الضوئية والبصرية ، ووضعت هذه الفقرة على اساس ان لا يستطيع اي انسان ان يستعمل موجات راديوية بالوسائل الفنية المتوفرة في العالم لحد الان ، هذا هو التحفظ الموجود على عدم استعمال ما يقل عن (٣٠٠٠) .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلالي : انا احب ان اقول في الفقرة (ب) :

يجوز للقوات المسلحة والأجهزة الامنية استخدام الموجات الكهرومغناطيسية المخصصة لها بدون ترخيص .

كلمة بدون ترخيص مؤداه بكلمة يجوز معناها مرخص لها ، فلماذا نسجل كلمة بدون ترخيص ؟ وارجو من معالي وزير العدل ان يصححني ،

يجوز للقوات المسلحة والأجهزة الامنية استخدام للموجات الكهرومغناطيسية المخصصة لها على ان لا تسبب التشويش .

فكلمة بدون ترخيص اتصور فيها زيادة ، لان الاصل ان هذه القوات مرخصة بحكم القانون بالجواز .

معالي رئيس المجلس : نحن الان في الفقرة (أ) ، قرار اللجنة المالية حول الفقرة (أ) موافقة ؟ موافقة .

الفقرة (ب) ، الدكتور الرضي .  
الدكتور فرح الرضي : بعد الشرط ( ان لا ) تدعمان الا .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (ب) قرار اللجنة المالية بالموافقة مع مراعاة التصحيحات اللغوية ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .  
الدكتور ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلالي : اقتراحي ان تشطب بدون ترخيص .

معالي رئيس المجلس : ما هو لانك تكلمت في غير موقعه يا شيخ مشان هيك طار الاقتراح ، ما هو اقتراحك ؟

الدكتور ابراهيم زيد الكيلالي : جاء موقعه الان ، اقتراحي ان القوات المسلحة والأجهزة الامنية جوازها بحكم القانون ولنا حاجة الى ان نقول بدون ترخيص لان كلمة يجوز يعني ترخيص لها .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي انا صوتت على الفقرة وانتهى ، المادة (٣٢) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٢- لا تعتبر الحالات التالية مخالفة لأحكام المادة (٣١) من هذا القانون :-

أ- الموجات التي تصدر عن الأجهزة الكهربائية بشكل تلقائي ناجم عن الاستعمال العادي لتلك الأجهزة .

ب- أجهزة البث والاستقبال الاذاعي والتلفزيوني .

ج- تشغيل معدات اتصالات لا سلكية خاصة ومصممة باستعمالها من قبل الهيئة اذا كانت تلك الأجهزة مثبتة في عقار أو عقارات موافق عليها من الهيئة .

د- استعمال معدات مؤجرة من شخص مرخص على أن يكون استعمالها مسموحاً به ضمن شروط الرخصة وبصورة لا تخالف أحكام هذا القانون وسائر التشريعات المعمول بها .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

هنا من الأصل

معالي رئيس المجلس : المادة (٣٢) الفقرة (أ) موافقة .

موافقة .

الفقرة (ب) الأستاذ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط : أجهزة البث والاستقبال الأذاعي والتلفازي بدل التلفزيوني .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاعلام .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام : يعني سماحة الشيخ يختلف على الكلمة وهي اجنبية ، وقد نرجو ان تعرب ان استطعنا هذا الامر في المشرق العربي وفي المغرب العربي يستعمل على وجهين ، هناك من يقول التلفاز وهناك من يقول التلفزيون ، لكن حتى هذه اللحظة ما استقرت الجامعة على ان هذه قد عربت نهائياً .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة حول الفقرة (ب) موافقة ؟

موافقة .

الفقرة (ج) موافقة ؟

موافقة .

الفقرة (د) موافقة ؟

موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

للمادة ٣٣- أ - تشكل لجنة تسمى " اللجنة الاستشارية للترددات " بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير يشترك في عضويتها ممثلون عن الجهات العسكرية والأمنية المختلفة ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون وسلطة الطيران المدني بالإضافة الى ثلاثة اعضاء من ذوي الاختصاص ويعين مجلس الوزراء من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس .

ب- تتولى اللجنة تقديم المشورة حول تنظيم استخدام الطيف الترددي .

ج- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعها قانونياً اذا حضره أكثرية اعضائها على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم وتتخذ اللجنة توصياتها بالإجماع أو بأكثرية الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس الاجتماع الى جانبه .

د- يعين رئيس المجلس أحد موظفي المؤسسة للقيام بمهام أمين سر اللجنة يتولى اعداد جدول اعمال اجتماعاتها وتسجيل محاضرها وحفظ وثائقها ومعاملاتها ومتابعة جميع الأمور الادارية التي يكلفه بها .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (أ) الدكتور الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شطب كلمة من لانها زائدة ، بالإضافة الى ثلاثة اعضاء من ذوي الاختصاص .

معالي رئيس المجلس : نعم شطبها المقرر ، الأستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : لم تين المادة من الذي يعين او ينسب تعيين الاعضاء الثلاثة ، بالإضافة الى ثلاثة اعضاء من ذوي الاختصاص ، يعني التعبير بحاجة الى تركيز ، بالإضافة الى ثلاثة اعضاء وكلمة ( من ) هذه زائدة ، من ذوي الاختصاص من يعينهم ؟

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، اذن واضحة .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : تشكل لجنة وتسمى اللجنة الاستشارية للترددات بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ، يشترك في عضويتها ، هنا تشكيل اللجنة واشترك في عضويتها هذا بقرار من مجلس الوزراء .

معالي رئيس المجلس : تنسيب الوزير وقرار مجلس الوزراء ، قرار اللجنة المالية حول الفقرة (أ) موافقة ؟ موافقة .

الفقرة (ب) موافقة ؟

موافقة .

الفقرة (ج) الأستاذ ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط : معالي الرئيس تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ارى الانسب لقوياً ان يقال : تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه حالة غياب الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (ج) ، تعديل الأستاذ ابو زلط من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

الفقرة (ج) قرار اللجنة المالية بالموافقة ؟ موافقة .

الفقرة (د) موافقة ؟

موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٤- يتولى المجلس بعد الاستئناس برأي اللجنة الاستشارية وضع خطة لتخصيص الموجات الكهرومغناطيسية

هذه المادة الأصل



ومراجعتها وتعديلها كلما دعت الحاجة الى ذلك وتتضمن :-

أ - تقسيم الطيف الترددي الى حزم بما يساعد الهيئة على تنظيم استخدام الترددات مع مراعاة تعليمات الاتحاد الدولي للاتصالات .

ب- تخصيص ترددات او حزم ترددات للاستخدام العسكري والأمني والملي وتجهيد طبيعة كل منها .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

موافقة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المالية حول صدر المادة والفقرة ( أ ) موافقة ؟ موافقة .

الفقرة (ب) موافقة ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٥ - مع مراعاة الاستثناءات للنصوص عليها في المادة (٣٦) من هذا القانون لا يجوز اقتناء أو استعمال أجهزة إرسال تستخدم الموجات الراديوية على أراضي المملكة أو على سفينة أو طائرة مسجلة في المملكة ما لم يتم الحصول على رخصة أو تصريح وفقاً لأحكام

هذا القانون كما لا يجوز إدخال أجهزة إرسال راديوية الى المملكة الا اذا اجازت المؤسسة إدخالها .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المالية حول المادة موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٦ - أ - تستثنى القوات العسكرية والأمنية من أحكام المادة (٣٥) من هذا القانون .

ب- للمجلس استثناء الجهات التالية من احكام المادة (٣٥) من هذا القانون .

١. السفن والطائرات الأجنبية وخدمات النقل البحري والتراخيص التي تعبر المياه الإقليمية أو الأجواء أو الأراضي الأردنية أو ترسو في موانئها أو مطاراتها .

٢. السفارات الأجنبية شريطة المعاملة بالمثل والحصول على تصريح قابل للتجديد .

قرار اللجنة المالية

المادة ٣٦ - موافقة .

موافقة .

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٧ - على حامل رخصة استخدام أجهزة إرسال راديوية أن يلتزم بالشروط والمعايير التي منحت له الرخصة على اساسها وبشكل خاص :-

أ- الترددات التي خصصت له .

ب- نوع ومواصفات كل من الهوائي وجهاز الإرسال .

ج- حدود المنطقة الجغرافية المصرح بها بالنسبة للأجهزة المتقلة .

د- الموقع الذي يقام عليه الهوائي .

هـ- كفاءة الشخص الذي يقوم بتشغيل الجهاز .

و- اي شروط فنية اخرى تساعد على استخدام الترددات بفعالية .

قرار اللجنة المالية

المادة ٣٧ - موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

معالي رئيس المجلس : صدر المادة والفقرة ( أ ) موافقة ؟ موافقة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المالية حول الفقرة ( أ ) موافقة ؟ موافقة .

الفقرة (ب) بفرعيها ، الاستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : السفن والطائرات الأجنبية وخدمات النقل البري والتراخيص التي تمر المياه الإقليمية أو الأجواء أو الأراضي الأردنية أو ترسو في موانئها أو مطاراتها .

الا يشكل هذا الاستثناء خطر على امننا القومي ؟ احب ان اثير هذا السؤال .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : عندما تأتي طائرة الى الاردن هل يستطيع ان اقول لها قبل ان تدخل الاجواء الاردنية عليك ان تلقي بكل اجهزتك في البحر ، وهو يأتي بها ليستعملها وهي جزء من تصميم الطائرة ، او جزء من تصميم الباخرة ، اثناء مرورها فقط ، والطائرة تستعمل اجهزتها لاستعمالاتها السفينة تستعملها لاستعمالاتها ، اثناء مرورها وثناء حركتها .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (ب)

بفرعيها موافقة ؟ موافقة .

موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .

موافقة .

هذه من الأصل

قرار اللجنة المالية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٩- أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب)

من هذه المادة للمجلس أن يقرر تعديل

شرط أو أكثر من شروط الترخيص ،

وتتبع الاجراءات التالية في التعديل :-

١. يبلغ المجلس المرخص اشعاراً خطياً

بالتعديل واسبابه وللمدة المقررة

لتنفيذه وللمرخص تقديم اعتراضه

على ذلك التعديل خلال المدة

التي يحددها المجلس .

٢. على المجلس أن يدعو المعارض

للمناقشة وسماع اسباب اعتراضه

وله أن يقرر بالنتيجة اما إقرار

التعديل أو تأجيل نفاذه أو قبول

الاعتراض .

ب- لا يجوز تعديل شروط الترخيص لأحد

المرخصين دون المرخصين الآخرين اذا

توافرت الأسباب الموجبة لذلك التعديل

في شروط ترخيصهم ايضاً ؟

قرار اللجنة المالية

موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

السيد خليل حدادين : الفقرة ( و )

اقترح في نهايتها :

اي شروط فنية أخرى تساعد على

استخدام الترددات بفعالية والضيابط .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (ب)

موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( ج ) موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( د ) موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( هـ ) موافقة ؟

موافقة .

اقترح الاخ خليل حول الفقرة ( و )

موافقة ؟

لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة المالية حول الفقرة ( و )

موافقة ؟ موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل السادس

تجديد الرخص وتعديلها وإلغاؤها

المادة ٣٨- تحدد مدة رخصة شبكة الاتصالات

العامة أو رخصة استخدام الترددات

بمدة معينة ويتم تجديدها بموجب

تعليمات تصدرها المؤسسة .

البند (٢) ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط : البند (٢)

من الفقرة ( أ ) ، اقول بحذف او عبارة

( بالنتيجة اما إقرار ) لتصبح :

على المجلس ان يدعو المعارض للمناقشة

وسماع اسباب اعتراضه وله ان يقرر التعديل او

تأجيل نفاذه او قبول الاعتراض .

هذا اوجز للعبارة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : عاير اسأل

الوزير والمقرر ما الفرق بين اقرار التعديل وبين

قبول الاعتراض .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد

الكريم الدغمي .

السيد عبد الكرم الدغمي : شكراً

معالي الرئيس .

واضحة جداً قرار التعديل التي اقترحت

الهيئة ، المقترح الهيئة اصلاً أرجعوا الى الفقرة

( أ ) او لطلع المادة :

مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه

المادة للمجلس ان يقرر تعديل شرط او اكثر .

المجلس اقترح التعديل ، وبه يعطي مدة

خلال هذه المدة يعترض المرخص بعدما يعترض

اما بعدما يسمعون اسباب اعتراضه ، اما يقرروا

التعديل التي اصلاً قرره ، وبالتالي يكون قد رد

الاعتراض ، او يؤجلوا نفاذه اذا كانت هناك

سبب لتأجيل ، او يقبلوا اعتراضه .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد المنعم

ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي

الرئيس .

البند (١) من الفقرة ( أ ) ، وهنا الحقيقة

كما انصفنا المجلس في قراره الاداري ينبغي ان

ننصف المواطن المرخص له ، فيحدد مدة ،

واقترح هذه المدة :

خلال المدة التي يحددها المجلس ولا تقل

عن شهر .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل

حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي

الرئيس .

مع انني ضد التخصصية كلها ، لكن

اعتقد ان هذه المادة تنافي العدالة ، لان تعديل

شرط او اكثر من شروط الترخيص يمكن هذه

يترتب عليه لواحي مالية ، لم اجد في هذه

المادة ما ينصف المرخص بحال وضع شرط

جديد او الغاء شرط من شروط تعاقد ، انا

اعتقد ان هذه المادة غير عادلة وشكراً معالي

الرئيس .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح

بإضافة بما لا يقل عن شهر في آخر البند (١)

من الفقرة ( أ ) من مع هذا ؟

لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة المالية حول الفقرة (أ) والبند

(١) موافقة ؟ موافقة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور لزيه .

الدكتور لزيه عمارين : شكراً سيدي .

أود أن أسأل ما مصير المرخص الذي يعترض ، وفي حال رفض هذا الاعتراض وربما يكون هناك التزامات مادية ترتبط عليه ، هل له أن يلجأ إلى القضاء ؟

يعني هذه المادة غير متوازنة وغير واضحة وما هو مصيره .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : يا سيدي هذا امر مفروغ منه ، انه قرار اداري خاضع للظعن اما محكمة العدل العليا كما هو مقرر في قانون محكمة العدل العليا اي قرار تصدره الادارة يخضع للظعن ، فإذا ما عجزه التعديل بعد ما اعترض وأيضاً ما ردوا عليه المجلس ، له أن يظعن بقرار التعديل لدى محكمة العدل العليا التي تيسر رعايتها على هذا المجلس وأما أن تقر التعديل اذا رأت موجياً . واما ان ترد الدعوى وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : يسأل الزميل يقول :

هل يحق له ان يطلب التعويض . طبعاً اذا رفض قرار المجلس بحق له المدة التي تضرر فيها ان يطلب التعويض عنها .

معالي رئيس المجلس : الدكتور لزيه عمارين .

الدكتور لزيه عمارين : شكراً على التوضيح ، ولكن لا تزال الاجابة غامضة ، هل من المناسب هنا ان نضيف فقرة تعطيه الحق في اللجوء للقضاء لحماية حقوقه ؟

معالي رئيس المجلس : اللجوء الى القضاء حق للجميع بدون نص عليه ، اذن البند (٧) هناك اقتراح بشطب ( بالنتيجة اما اقرار ) من مع هذا ؟

لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة المالية بالموافقة على البند (٧) ؟

موافقة .

الفقرة (ب) الشيخ عبد النعم ابو زلط .

السيد عبد النعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

ازى تغيير الفقرة (ب) بما هو اظبط واكثر اتزاناً ، اقتراحي البديل يجب المساواة بين المرخصين في تعديل شروط الترخيص اذا توفرت الامتياب الموجبة للتعديل .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

انا الحقيقة بدي استوضح من معالي الوزير عن هذه الفقرة ، يعني انا فاهمها ومش فاهمها يعني ، لعل قصد هنا للشرع الذي وضع النص لعله قصد :

اذا كان الشرط ينطبق على كل المرخصين .

ربما يكون مختلفاً من الاتصالات المرخصة ، وربما هذا الشرط ينطبق لواحدة ولا ينطبق على اخرى .

فهل هذا النص يعني هكذا تعني فيه لما وضع ، والا تعني فيه شيء ثاني .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير الاتصالات والبريد : المقصود هنا ان تكون نفس الخدمة ونفس الرخصة ، مثلاً انا رخصت الان الى شركة تلفونات ثانية ، وما يصير ان اقول انت تعطيك تسعيرة بـ (١٨) قرش والثانية بـ (١٠) قروش ، يعني التعديل يجب ان يكون متوازن ولازم يكون فيه عدالة بين المرخصين بنفس الخدمة ونفس النوعية .

معالي رئيس المجلس : الشيخ جمو تفضل .

السيد عبد الباقي جمو : اعتقد ان تبليغ معالي وزير الاتصالات لم يكن التفسير الدقيق ، هو فسر هذه الفقرة على ان الشروط تكون ابتداءً ، هذه الفقرة تقول :

لا يجوز تعديل الشروط بعد توقيع الاتفاقية بين من تتساوى رخصتهم من حيث الشروط ، ان تعدل شروط مرخص دون تعديل شروط مرخصين اخرين اللهم نفس الشروط ونفس الحقوق .

ولذلك هنا بعد توقيع العقد لا قبله . معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : يعني الرخصة اعطيت وبعد سنة او سنتين بدء تعديل ، ومعروف سماحة الشيخ ، انه هذا بعد التعديل وبعد نفاذ الرخصة ، اذا طلب تعديل واحد وفيه واحد ثاني ، يجب ان يكون هناك ماثلة وعطلة في التغيير .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المالية حول الفقرة (ب) موافقة ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٠ - للمجلس أن يقرر إلغاء الترخيص كلياً أو لخدمة معينة أو في منطقة معينة في أي من الحالات التالية :-

١ - اذا ارتكب المرخص مخالفة لشروط الترخيص أو لأحكام هذا القانون أو خالف تعليمات المجلس أو الحق ضرراً بالغير ورفض تصويب أوضاعه أو ممارساته بالرغم من توجيه الدار خطي له من قبل المدير العام ، أو تأخر عن تنفيذ تعليمات المؤسسة مدة تزيد على (٣٠) يوماً دون سبب مقبول يقتضيه به المجلس .

هنا عند الفصل



ب- اذا كانت الخدمات المقدمة من المرخص دون المستوى المطلوب وقدمت بحقه شكاوى تحققت المؤسسة من صحتها وأُتُمر مرتين خلال مدة لا تزيد على ستة شهور .

## قرار اللجنة المالية

موافقة .  
موافقة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم

زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : اقترح الزملاء تصويماً لغوياً اقراه المجلس وهو :  
اذا ارتكب المرخص له وليس المرخص .

لأننا نقول مثلاً مسدس مرخص ، لمن رخص ؟ لصاحبه المرخص له وهذا التعبير الحقيقية تفرق بين المرخص له وبين المرخص حتى لا تتشابه الالفاظ ، فكلمة له تزيل اللبس .

معالي رئيس المجلس : موجودة في التعريفات يا شيخ .

السيد عبد الباقي جمو : معرف بالتعريفات ولا يجوز ان تغير التعريف ، المرخص وليس المرخص له ، لان المؤسسة او الهيئة تذكر باسمها .

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح الرضوي .

الدكتور فرح الرضوي : كان هناك اقتراح واقتر من المجلس الكريم بأن تضاف له حيثما وردت في اول جلسة لنا في التعريفات .

معالي رئيس المجلس : يا سيدتي ما اقراه المجلس سيؤخذ بهين الاعتبار عند الصياغة ، صدر للمادة والفقرة ( أ ) موافقة ؟ موافقة .

الفقرة (ب) موافقة ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤١ - تلغى الرخصة اذا تخلف المرخص عن دفع العوائد المقررة لتجديد الرخصة في الموعد المقرر .

## قرار اللجنة المالية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : المادة صحيحة ، وتلغى الرخصة اذا ما دفع العوائد المقررة ، لكن كيف نحصل اين في مادة نحصل الاموال اللي عنده ، يعني هذا الاخ الغينا ترخيصه لانه ما دفع المطلوب منه مالياً ، كيف نحصل هذا المال ما فيه نص عليه ارجو التوضيح .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

جميع الرخص ، السيارة ، المصنع ، الشركة ، تعطى مهلة رحمة بالسانية المواطن ، ولئلا نزيد اعباء جديدة فوق البطالة وشرها ، لذلك اقترح التعديل التالي :

اذا تخلف المرخص عن دفع العوائد المقررة لتجديد الرخصة في الموعد المقرر ينذر شهراً فان لم يدفع تلغى الرخصة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

لا ادري ما هو خوف الاخوان من الكلام هذا ، المقعد شرعية المتماقدين ، نحن نفلنا في مادة سابقة بأنه ينظم عقد والعقد يتضمن شروط وكذلك ثبتاً بأن القانون يتبعه نظام يحدد المدد والمهل التي تقرر هي قانونية ولا يجوز تجاوزها ، اما اذا كان هنالك عنده قوة قاهرة او ظرف مانع من تأدية ما عليه ، عليه ان يلجأ الى القضاء ويؤجل قراراً بالترخيص ، اما الشؤون الادارية يجب ان يثبت في القانون هكذا .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : واضحة المادة انه في المدة المقررة بالرخصة ، يعني قد تكون في الرخصة على ان يدفع العائدات خلال شهرين

هي الحقيقة انني لو دقت القانون ، هذا تحصل بموجب قانون جباية الاموال الاميرية وهذا واضح ، وعلى الحكومة ان تستعمل على طريق الحاكم الاداري وغراماته هو حقهم ، يعني اذا هو زادوا عليه بموجب قانون جباية الاموال الاميرية ، يحق له ان يعترض عن طريق محكمة العدل .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً سيدي .

ان تساؤل الزميل حدادين والاجابة عليه واردة في المادة (٢٩) بالفقرة (د) التي اضيفت الى المادة والتي تقول :

التزام المرخص بتوفير التأمينات المالية اللازمة لرد ما يستحقه المشتركون من رسوم وتأمينات في حال الغاء الرخصة .

واعتقد ان الاجابة واضحة .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : يعني اذا تأخر يوماً واحداً هل تلغى الرخصة ؟ اذن يجب ان يكون هناك اشارة الى مدة محددة خلالها اذا لم يتم بالتسديد ما عليه ، يلغى ثم تلغى الرخصة ، اما بمجرد ما يتأخر ، فالي يوم بامكانه ان يلغى الرخصة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد المنعم ابو زلط .

هنا من أجل

او ثلاثة ، اما في القانون لا تستطيع ان تحددها ، ولذلك المادة واضحة فيه هناك مدة مقرر وهذ المدة توجد في الرخصة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة .

السيد المقرر : بالإضافة لما تفضل به رئيس اللجنة ، فان المادة (٤٠) (أ) توضح انه اذا ارتكب المرخص مخالفة لشروط الترخيص ، ويكون في شروط الترخيص مدة تجديد الرخصة ، فهذا يعطى المهلة والمدة اللازمة قبل ان تلغى الرخصة خلال ( ثلاثين ) يوم .

معالي رئيس المجلس : واضح يا شيخ عبد المنعم ان هذه موجودة في المادة التي سبقت ، اذن قرار اللجنة المالية حول المادة (٤١) الموافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٢ - تلغى الرخصة حكماً بتصفية الشخص المرخص أو إعلان إفلاسه أو فقدته اهليته .

قرار اللجنة المالية

المادة ٤٢ -

شطب كلمة ( الشخص ) .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط : اهليته مفعول مصدر ، اقترح حذف ( او ) والاستعاضة عنها بحاله ، لتصبح :

تلغى الرخصة حكماً بتصفية الشخص المرخص حالة إعلان إفلاسه أو فقدته اهليته .

معالي رئيس المجلس : دكتور عريضة .

الدكتور محمد عريضة : شكراً معالي الرئيس .

مع احترامى للشيخ عبد المنعم هنا المادة تتكلم عن عدة حالات ، التصفية حالة ، وإعلان الإفلاس حالة ، وفقد الأهلية حالة ، وبالتالي اقترح الشيخ عبد المنعم لرجو ان يسحب ، والشخص طبعاً يسحب ايضاً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : معالي الرئيس المادة (٤٢) استعملت تعبير بغير الرعب تصفية المرخص ، التصفية نعزلها قتل ، صفاء معناه القتل .

معالي رئيس المجلس : مش المعنى الذي تبادر لذهنك .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : يعني خلينا نستعمل تعبير اوضح ، نقول تصفية عمل المرخص او إعلان إفلاسه او فقدته اهليته .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاعلام .

تلغى الرخصة حكماً بتصفية الشخص او إعلان إفلاسه أو فقدته اهليته .

يعني التصفية أولاً ثم فقدان افلاسه ثم فقدان اهليته ، هم ثلاثة حالات ، سحبت الاقتراح شيخ ابراهيم ؟

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : نعم .

معالي رئيس المجلس : اقنع ، قرار اللجنة المالية بشطب كلمة الشخص والموافقة على باقي النص موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٣ - لا يحق للمرخص الذي الغيت رخصته وفقاً للقانون المطالبة بأي تعويض أو استرداد أي عوائد دفعت من أجل الحصول على الرخصة أو تجديدها أو لأي سبب آخر .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٤ - على المرخص ان يمتنع عن قبول اشتراكات جديدة اعتباراً من تاريخ تبليغه بالغاء الرخصة ولا يجوز له

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام : يا سيدي ما دام هذا الامر يتعلق باللغة ، هذا النص على النية الاردنية وليس على نية بلاد الاخرى .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

الذي اورده الاخ الاستاذ محمد عريضة بأن او تفيد التنوع ، لكن لا يبدأ بالنوع الاول مصدراً بأو ، انما النوع الثاني تسبقه او ، فلا مصوغ لغوياً ولا قانونياً ولا فقهاً ان يصدر النوع الاول باو ، ويستغنى مجمع اللغة في ذلك .

معالي رئيس المجلس : هذه الحالة الثانية التي تصدرت او .

السيد عبد المنعم ابو زلط : نعم او للتنوع اي النوع الاول لا يحتاج ل ( او ) ، النوع الثاني يحتاج ل ( او ) ، والنوع الثالث يحتاج ل ( او ) .

هو يقترح الاستبقاء على ( او ) مع النوع الاول ، واقرأ المادة :

تلغى الرخصة حكماً بتصفية الشخص المرخص او إعلان إفلاسه بحذف ( او ) . يستعاض بحالة إعلان إفلاسه أو فقدته اهليته .

معالي رئيس المجلس : نقرأ لك ياها بطريقة مختلفة عن قراءتك :

هنا من النص

الاستمرار بالعمل اعتباراً من تاريخ إلغاء الرخصة إلا بالقدر الضروري واللازم لانتقال المشتركين إلى شخص مرخص آخر وبموافقة خطية من الهيئة .

#### قرار اللجنة المالية

بشطب كلمة (شخص) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المالية بشطب كلمة ( شخص ) موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

#### المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٥ - لا يحق للشخص الذي ألغيت رخصته أن يتقدم للحصول على رخصة قبل مرور خمس سنوات على إلغاء رخصته .

#### قرار اللجنة المالية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد النعم ما تقلت منك ولا مادة شايك .

السيد عبد النعم أبو زلط : لو سمحت ، أنا مش حريص على أن فلان يوافق أو لا يوافق بذي أنا إيري ذمتي أمام الله عز وجل . يعني الواقع بياكي دائماً على العاطلين عن العمل وعلى البطالة وعلى المشرفين .

معالي رئيس المجلس : العاطلين عن العمل .

السيد عبد النعم أبو زلط : أرجو أن تحسن الظن كما أحسن الظن بالفاظ الحكومة ، خمس سنوات هذه كفيفة بأن تجنله مبدعاً متخصصاً في الحرمة واللصوصية في المجتمع ، لذلك نحن نريد الظن بلة والمرضى علة ، فأقترح باختصار تخفيض المدة من ( خمس ) سنوات قاتلة للإنسان وأسرته وعماله وموظفيه إلى ( ستة ) شهور رحمة بالمواطن .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، الأستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

أرجو أن أبن لرميلي سماحة الشيخ أبو زلط ، بأن الخطور الذي يفضل فيه وهو يشفق على المرخص له إذا ألغيت رخصته ، في الحقيقة هذا يمر في مراحل إدارية وقانونية طويلة وإلى أن تصل إلى محكمة المذل العليا ، ولا يجوز إذا ألغيت وصدر قرار بإلغائها واستوفى حقوقه ، لا يجوز له كما ترى المؤسسة إلا أن يكون هنالك سبب مقنع بأن هذا الإنسان لا يلي بعوده وتقليد التزاماته ، ولذلك أنا مع بقاء النص كما هو وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اقتراح الشيخ عبد النعم من نفع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة المالية حول المادة موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

#### المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٦ - لا يحول قرار إلغاء الرخصة دون حق المتضررين من مخالفات الشخص المرخص بمطالبة بالتعويض أو حق المشتركين في مطالبته بالتعويضات أو رد ما يستحقونه من رسوم .

#### قرار اللجنة المالية

المادة ٤٦ -

بشطب كلمة ( الشخص ) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المالية للموافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

#### المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٧ - تعتبر الرخصة شخصية غير قابلة للتحويل وللمجلس للموافقة على تحويل الرخصة إلى شخص آخر وفقاً للشروط والعوائد المقررة .

#### قرار اللجنة المالية

المادة ٤٧ -

موافقة .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد النعم أبو زلط .

السيد عبد النعم أبو زلط : شكراً معالي الرئيس .

الشخص الآخر المحول له المدة الخامسة .

فهنا المرخص له من الجائز أنه توفي أثناء ممارسته العمل المرخص ، أو أصبح عاجزاً عن ممارسة ذلك العمل ، لذلك أقترح رحمة بوريته حالة الوفاة ولاسرته حالة العجز ، أن تدل المادة (٤٧) بهذه العبارة وتحول تلقائياً لوريته حالة وفاته أو عجزه .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : أنا الآن شريك في شركة مثلاً ، عندما أتولي أولادي يرثوني ويأخذوا حصصي ، ما بدنا تفسير ولا فلسفة .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ الدخمي .

السيد عبد الكريم الدخمي : شكراً معالي الرئيس .

أول شيء بعد عمر طويل لا تقول علينا نحن جيل واحد ، ثانياً اللي يموت غيرنا إن شاء الله والله يعلم اللي ربنا يختاره ، أما يا سيدي هذا موضوع إذا كان الشخص شخصاً طبيعياً ومات هذا البشري معروف ومفروق عنه ، إن أولاده هم ووريته ، أما إذا شركة فلا يؤثر وفاة أي شريك فيها على استمرار عمل الشركة ولذلك لا حاجة لمثل هذا النص .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ الخليل خلدادين .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .

السيد خليل خلدادين : شكراً معالي الرئيس .



السيد عبد الباقي جمو : هذه المادة مستقيمة :  
تعتبر الرخصة شخصية غير قابلة للتحويل .

أي أنه لا يجوز للمرخص ابتداء بدون موافقة الهيئة أن يحول هذه الرخصة لآخرين ، وللمجلس فيما إذا تقدم المرخص بطلب ، للمجلس في هذه الحالة أن يوافق ، إذن ابتداء لا يجوز وبطلب للموافقة للمجلس جائز أن يوافق ، أما بالنسبة إلى شخص مثل ما تفضل سماحة الاستاذ إلى شخص آخر ، لا يعني أن الورثة لا يرثون والدهم ، وهذا ليس قيداً يبعد الورثة من أن يحاولوا محل مورثهم إذا ما توفي .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : هذه المادة هي لقيام أحد المرخصين بالتنازل عن حقوقهم في الرخصة وذلك منعا للتأجير بالرخص ، هذا الهدف الرئيسي من هذه المادة ، أننا لا نريد التجارة برخص الاتصالات مستقبل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : المشرع أراد موضوع ظاهر ، هو الذي أناد فيه معالي وزير الاتصالات المقصود هو عدم تداول الرخص أو بيعها وخلق سوق سوداء في هذه الرخص ، أما الاستحقاقات القانونية سواء الشرعية أو غيرها فهي مثبتة بالقوانين .

صياغة المادة تعتبر الرخصة شخصية غير قابلة للتحويل ، وللمجلس الموافقة على تحويل الرخصة ، اعتقد أنه يكون من الأنسب أن تقرأ كالتالي :-

تعتبر الرخصة شخصية وللمجلس الموافقة على تحويل الرخصة إلى شخص .

أما غير قابلة للتحويل ومن ثم وللمجلس تحويلها .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : أرى كلمة تعتبر الرخصة شخصية غير قابلة للتحويل ، تعني أن ورثته لا يستفيدون منه ، لأن كلمة شخصية غير قابلة للتحويل كلمة عامة ، ولذلك أنا مع اقتراح الزميل خليل حدادين .

معالي رئيس المجلس : الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

اقتراح شطب هذه المادة ، لأن الحقيقة من البداية أن هذه الشركة تؤول لورثتها وما يمكن أن تتحول إلا إذا قررات مجلس ، وبالتالي كل هذا الكلام يبدئي ولا يوضع في هذا القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي .

الصلاة ، الآن الساعة الثامنة والربع ، بمعنى أن الجلسة تعطلت ( نصف ) ساعة لغاية اكتمال النصاب لاستئناف الجلسة ، والالتزام بفترات الاستراحة ولتستفيد من وقتنا أكثر ما يمكن ، السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشرع

الفصل السابع

الموافقات الفنية وإجازة أجهزة الاتصالات

المادة ٤٨-أ - للهيئة أن تقرر إلزام كل مستورد بأن يطلب من المورد إلصاق بطاقة تعريف على الأجهزة المستوردة تبين مواصفات معينة على الأجهزة تحت طائلة المسؤولية .

ب- إذا لم تتمكن الجهات المختصة بالتخليص على المعدات والأجهزة من التحقق من توفر المواصفات فيها فتحولها إلى الهيئة التي تقوم بفحصها للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة وذلك مقابل الأجر المقررة .

ج- على الهيئة أن تعلن عن قيمة الأجر التي تتقاضاها عن فحص الأجهزة التي يتطلب إدخالها موافقة خاصة .

قرار اللجنة المالية

المادة ٤٨-

موافقة .

موافقة .

موافقة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : اقتراحي يوفق بين ما ارادته الحكومة بالمشرع وبين ما يتخوف منه البعض ، المقصود بعدم قابلية الرخصة للتحويل هو للغير ، وليس للخلف ، الخلف حكماً بحكم القانون تتحول الرخصة له ( الخلف القانوني ) أو خلفاً عاماً أو خاصاً ، أما الغير فموضوع آخر ، ولذلك النص أنا أراه يتسق إذا عدلناه على الشكل التالي :

لا تحول الرخصة للغير إلا بموافقة المجلس وفقاً للشروط والعوائد المقررة .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح بشطب المادة ككل ، موافقة ؟

لم ينجح الاقتراح .  
من مع اقتراح الاستاذ الدغمي ؟ عد

الاصوات .

السيد الأمين العام : (١٥) من (٤٥) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المالية بالموافقة ؟

موافقة . ارفع الجلسة عشر دقائق للصلاة ثم لعود .

( رفعت الجلسة للصلاة والاستراحة )

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني أعلن استئناف الجلسة ، رفعت الجلسة الساعة الثامنة إلا ربع لمدة

هنا عند التحول

معالي رئيس المجلس : المادة (٤٨) الفقرة (أ) موافقة ؟ موافقة .

الفقرة (ب) موافقة ؟ موافقة .

الفقرة (ج) موافقة ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٩- للمستورد أو الراغب بإدخال أجهزة اتصالات لم تعلن المواصفات الخاصة بها ، أن يتقدم إلى الهيئة طالباً ، معها إصدار موافقتها المسبقة على استيراد تلك الأجهزة على أن يعزى الطلب ، بذليل الفاتورة الضامنة الذي يبين مواصفاتها وكذلك بالتشويق مع الجهات المعنية .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٠- يخضع تصنيع أي أجهزة اتصالات

معدة للتشويق داخل المملكة للمواصفات القياسية المعتمدة من الجهات المختصة .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥١- يصدر المدير العام تعليمات تين إجراءات الحصول على الموافقة على إدخال معدات وأجهزة الاتصال إلى المملكة أو استعمالها أو التاجرة بها والشروط اللازمة لمنحه تلك الموافقات .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الثامن

مراقبة المرخصين وحماية المستفيدين

المادة ٥٢- على كل مرخص لتقديم خدمة اتصالات عامة أن ينشئ تسماً خاصاً لتلقي شكاوى المستفيدين والمشاركين

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : الهيئة للنظمة هي التي تتولى وهي التي تتحمل المسؤولية عن المستفيدين وهي التي تقوم بتنظيم هذه الأمور .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : اعتقد ان الهيئة باعتبار انها المسؤولة عن تنظيم الاتصالات ، وهي اقدر على معرفة الاسعار سواء في الداخل او في الخارج ، ولا يوجد جهة اخرى يمكن ان تحدد الاجور بعدالة بين المستفيد وبين الشركة الا الهيئة ، لا ادري اذا كانت هناك جهة اخرى مخولة لتقدير الاجور غير هذه الجهة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : معالي الرئيس انا مع مساعدة مقرر اللجنة المالية ، لكن اعتراضى على اعلام وليس موافقة ، فاقترح ان تبدل كلمة اعلام بموافقة المؤسسة وليس فقط اعلامها .

معالي رئيس المجلس : استاذ خليل ماشي الحال ؟

السيد خليل حدادين : ماشي .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عريضة .

الدكتور محمد عريضة : كلمة اعلام وموافقة فيها تزيد لا داعي له ، يكفي الموافقة ولا داعي للاعلام ومع تقديرنا للاعلام .

وان يعمل على تلافي أسباب الشكاوى اذا كانت تتعلق بمستوى الخدمة ونوعيتها او طريقتها .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٣- لا يجوز للمرخص أن يقدم على تغيير لائحة أجوره أو أسعاره إلا بعد إعلام الهيئة والإعلان عن الأسعار الجديدة قبل سريانها بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

قرار اللجنة المالية

المادة ٥٣ : إضافة كلمة ( وموافقة ) بعد كلمة ( اعلام ) .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

يعني هنا القانون اعطى المرخص حق رفع اجوره بالاتفاق بينه وبين الهيئة طيب اين دور المستفيد ( المشترك ) ؟

يعني حقيقة يجب ان يكون دور المشترك في هذا الموضوع .

هنا عند الفصل

قرار اللجنة المالية

للمادة ٥٥: موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

للمادة ٥٦: تعتبر المكالمات الهاتفية والاتصالات

الخاصة من الأمور السرية التي لا يجوز

إنتهاك حرمتها وذلك تحت طائلة

المسؤولية القانونية .

للمادة ٥٦: موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

للمادة ٥٧: أ - للمشارك أو أحد أفراد عائلته

البالغين الذين يسكنون معه أن يطلب

من المرخص خطياً وضع هاتفه تحت

المراقبة بسبب تلقي مكالمات إزعاج أو

لأي سبب آخر وفي هذه الحالة على

المرخص أن يراقب الاتصالات التي

تجري مع ذلك الهاتف وأن يبلغ الهيئة

باسم صاحب الهاتف الذي صدر عنه

الازعاج بمراسلات سرية .

ب- إذا كان صاحب الهاتف الذي صدر عنه الازعاج أحد المشتركين مع نفس

معالي رئيس المجلس : اقتراح بشطب كلمة أعلام من مع هذا الاقتراح ؟ أكثرية .

اذن قرار اللجنة المالية باضافة كلمة موافقة مع شطب كلمة الاعلام من مع القرار ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

للمادة ٥٤- إذا تلقت الهيئة شكاوي جماعية

بوجود تقصير من المرخص أو وجود

خلاف بين المرخص والمستفيدين بشأن

مستوى الخدمة أو مخالفة شروط

الترخيص ، فللهيئة أن تحقق في

أسباب الشكوى وأن تقرر ما تراه

مناسبا ويعتبر هذا القرار نهائياً وملزماً

للمرخص .

قرار اللجنة المالية

للمادة ٥٤ : موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

للمادة ٥٥: على المرخص أن يقدم إلى الهيئة

تقريراً سنوياً يبين فيه الجوانب الفنية

والادارية والمالية المتوفرة التي تضمن

تقديم الخدمة المرخصة للمستفيدين

بالمستوى المطلوب .

ب - موافقة .

١- موافقة .

٢- موافقة .

٣- موافقة .

٤- موافقة .

ج - موافقة .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( أ )

موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( ب ) ، الدكتور الرضي .

الدكتور لرح الرضي : يا سيدي

بالنسبة للاجراءات المعمول بها حالياً ، هناك

بعض الحالات التي يكون فصل الهاتف فيها

جائزاً ، انا اقدم مثلاً على ذلك :

جئت مرة فوجدت هناك ملاحظة من

احد الاصدقاء يقول لي اتصل حتى لو كانت

الساعة الثانية عشرة ولدى اتصالي به ومن

هاتف اخبر ليس هاتفي ، كبس صاحب التلفون

الاشارة ففصل هذا الهاتف ، وتقدمت لوزارة

الاتصالات بأنني أنا الذي اتصلت في هذه

المكالمة وبناءً على طلب صاحب هذا الهاتف ،

ومع ذلك فصل هذا الهاتف .

ففي ذلك فعلاً فيه ظلم بالنسبة الى هذه

الطريقة .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير

الاتصالات .

المرخص فعلى المرخص أن يتخذ الاجراءات التالية وابلاغ الهيئة بذلك :

١- توجيه إنذار خطي له إذا صدر الازعاج عن هاتفه لمرة واحدة أو أكثر خلال مدة المراقبة الأولى .

٢- فصل الهاتف لمدة عشرة أيام إذا صدر الازعاج عنه خلال مدة المراقبة الثانية .

٣- فصل الهاتف لمدة ثلاثين يوماً إذا صدر الازعاج عنه خلال مدة المراقبة الثالثة .

٤- فسخ الاشتراك بالهاتف إذا صدر أي ازعاج عنه خلال مدة المراقبة الرابعة .

أما اذا كان ذلك الهاتف مرتبطاً مع شبكة تعود ملكيتها لمرخص آخر فعلى الهيئة أن تكلف ذلك المرخص بتنفيذ الاجراءات المبينة في هذه الفقرة .

ج- للهيئة أن تتفق مع الجهات المختصة على

إجراءات أخرى تتبع لتقديم الشكاوي

بسبب تلقي مكالمات الإزعاج

والإجراءات التي تتم فيها متابعة تلك

الشكاوي والواجبات التي تقع على

عائق المرخصين من أجل ضبط المخالفين

وتقديمهم للقضاء .

قرار اللجنة المالية

أ - موافقة .

هنا من اتصل



معالي وزير البريد والاتصالات : نحن في المرحلة الأولى نحن ننبه إنذار وليس الفصل ، الفصل ما يأتي إلا بعد أربع مراحل ، يعني هناك تسلسل في عملية الإنذار وكثيراً ما تراعي الجهة إذا كان الذي اتصل وكيس المواطن بالخطأ نراعي هذه الحالات ، وهذه حالة فردية لا نقيس عليها ، نحن نضع التشريع للحالات العامة وليس للحالات الفردية .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( ب ) بقراتها موافقة ؟ موافقة

الفقرة ( ج ) موافقة ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٨ : لا يجوز حجب الخدمة الهاتفية أو إلغاؤها عن أحد المشتركين ما لم يكن المشترك قد تسبب بأضرار مادية على الشبكة أو استخدم الهاتف استخدماً منافياً للقانون أو تخلف عن دفع الرسوم المستحقة على الرغم من إنذاره خطياً .

قرار اللجنة المالية

المادة ٥٨ : إضافة كلمة ( والاجور ) بعد كلمة ( الرسوم ) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٩ : تتحقق الهيئة من التزام المرخصين بشروط الترخيص وأحكام القانون ويجوز لها أن تتخذ أي إجراءات تراها ملائمة لهذه الغاية ومنها :

أ - القيام بالكشف الحسي على مواقع الشبكة وأجهزة الاتصالات .

ب - فحص سجلات المرخص الفنية والتأكد من سلامة الأنظمة المتبعة لإصدار الفواتير ودقتها .

ج - التأكد من مستوى الخدمة المقدمة للمستفيدين وشكاوهم .

د - الإطلاع على سجلات الصيانة والأعطال لدى المرخص للتأكد من فعالية إدارة الخدمة .

قرار اللجنة المالية

المادة ٥٩ : موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

معالي رئيس المجلس : المادة للمجلس

الكرم موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٠ : تتولى الهيئة الفصل في الشكاوي الفنية والتشغيلية والإدارية من المرخصين على المرخصين الآخرين حول أسباب الخلاف بينهم حيث يتولى المدير العام القيام بإجراءات التسوية أو الفصل في الخلاف بنفسه أو بواسطة شخص أو أشخاص يمينهم لهذه الغاية ويكون قراره واجب التنفيذ فور صدوره . ولأي من الطرفين الاعتراض على القرار لدى المجلس .

قرار اللجنة المالية

المادة ٦٠ : إضافة العبارة التالية ( خلال مدة شهر من تاريخ صدوره ) واعتبر القرار قطعياً ( لنهاية المادة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المالية حول المادة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦١ : يلتزم المرخص بتشغيل شبكة اتصالات عامة بإعداد دليل عن جميع المعلومات المتعلقة بهذه الشبكة والمشاركين فيها وتقديم خدمة الدليل للراغبين بالاستفادة منها وفقاً للتعليمات التي تصدرها الهيئة .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : أنا أتساءل هنا عن المعلومات الخاصة بالمشاركين ، فما المراد بحملة والمشاركين فيها ، معلومات عن المشتركين فيها غير الدليل .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : في هذه المادة عبارة عن الدليل العادي فيه العناوين والأسماء كاملة وكذلك تقديم خدمات الدليل بواسطة الهاتف ، كي يطلب رقم هاتف أو ما شابه ذلك ، عليه ان يقدم هذه الخدمة ايضاً . كما اتصل مع رقم ( ١٢١ ) الآن في المؤسسة يكون لهم خدمات دليل يمكن ان تطلبها بواسطة الهاتف ، هذا هو المقصود هنا .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل التاسع

سلطة الضبط

المادة ٦٢ : للمدير العام أو من يفوضه خطياً حق الدخول إلى أي مكان يشتبه بأنه يحتوي على أجهزة أو شبكات غير مرخصة أو أجهزة تستعمل للتشويش

هنا عند الفصل

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

الفقرة ( أ ) : يعتبر موظفو الهيئة المفوضون بضبط المخالفات من رجال الضابطة العدلية ويعمل بالضبط المنظمة من قبلهم الى أن يثبت عكسها شريطة التقيد بشروط الضبط الواردة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

وهذا الشرط اذا لم يضاف يعتبر هذا الكلام اطلاق ليد الموظف المفوض بضبط المخالفات ، الى ان يثبت عكسها يجب ان تتوفر بالضبط الشروط الواردة في قانون اصول الجزائية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ جمو .

السيد عبد الباقي جمو : بمجرد ما نحدد الجهة كأننا حددنا الجهة والشروط التي يجب ان تتوفر في تلك الجهة دون الحاجة الى ذكرها .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة المالية .

السيد رئيس اللجنة : اعتقد ان ما ذهب اليه الشيخ جمو هو عين الحقيقة ، لان قانون ديوان المحاسبة ايضاً اعتبر موظفي ديوان المحاسبة ضابطة عدلية ولم يأتي بالفقرة التي جاء بها السيد الدغمي ، انا اتكلم بالقياس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم زيد .

على شبكات الاتصالات أو تمارس فيها أي نشاطات مخالفة لهذا القانون أو الانظمة الصادرة بموجبه ولهم تفتيش المكان باستثناء بيوت السكن حيث يجب الحصول على إذن من المدعي العام المختص قبل الدخول إليها وفي جميع الأحوال على الموظف الذي قام بالتفتيش أن ينظم محضراً بذلك ويقدمه الى المدير العام .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٣: أ - يعتبر موظفو الهيئة المفوضون بضبط المخالفات من رجال الضابطة العدلية ويعمل بالضبط المنظمة من قبلهم إلى أن يثبت عكسها .

ب- على السلطات المدنية والعسكرية وقوى الأمن العام أن تقدم لموظفي الهيئة كل مساعدة ممكنة للقيام بعملهم في ضبط المخالفات .

قرار اللجنة المالية

أ - موافقة .

ب - موافقة .

مرخص مقابل اتصال خطي بين نوع الأجهزة ومواصفاتها وتسلم هذه الأجهزة الى الهيئة .

ب- تصدر المضبوطات غير القابلة للترخيص أما الأجهزة المسموح بترخيصها فيتم الاحتفاظ بها الى حين ترخيصها .

ج- إذا لم يتم ترخيص الأجهزة المضبوطة أو لم يطلب صاحبها استعادتها خلال ستة شهور من تاريخ ضبطها للمجلس أن يصدر قراراً بمصادرتها .

د- يتم التصرف بالأجهزة التي تقرر مصادرتها بالطريقة التي يقررها المدير العام .

هـ- لا تحول مصادرة الأجهزة المخالفة دون إيقاع العقوبات الجزائية الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر .

قرار اللجنة المالية

أ - موافقة .

ب - موافقة .

ج - موافقة .

د - موافقة .

هـ - موافقة .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( أ )

موافقة ؟

موافقة .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : اطلب من معالي وزير العدل ان يبيدي رأيه بمثل ما تفضل به الاستاذ الدغمي .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً معالي الرئيس .

ما اثاره معالي عبد الكريم بيك هو النص يحتمله ، لكن لانه الضابطة العدلية النص ورد عليها باصول المحاكمات الجزائية ، زيادة في التوضيح نقداً في النص اللي اقترحه الاخ عبد الكريم عليها .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح باضافة في اخر الفقرة ( أ ) شريطة التقيد بشروط الضبط الواردة في قانون اصول المحاكمات الجزائية ، من مع هذا الاقتراح ؟ اكثرية .

الفقرة ( ب ) موافقة ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٤:

أ - لموظفي الهيئة ضبط أي أجهزة أو معدات اتصال غير مرخصة أو مخالفة للقانون أو تستعمل في نشاط غير

هنا من الأصل

قرار اللجنة المالية

- الفقرة ( ب ) موافقة ؟  
موافقة .  
الفقرة ( ج ) موافقة ؟  
موافقة .  
الفقرة ( د ) موافقة ؟  
موافقة .  
الفقرة ( هـ ) موافقة ؟  
موافقة .  
المادة ككل ؟  
موافقة .  
السيد المقرر :  
المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٥ :

أ - للهيئة الحق بتعقب مصدر أي إرسال بالموجات الراديوية للتحقق من ترخيص ذلك المصدر دون أن يعتبر ذلك خرقاً لسرية الرسائل أو مخالفة لأحكام القوانين النافذة .

ب - لا يجوز نشر أو إشاعة مضمون الرسائل التي تم التقاطها في معرض تتبع مصدر الرسالة بموجب الفقرة " أ " من هذه المادة . ويعاقب الموظف الذي يقوم بنشر أو إشاعة مضمون تلك الرسائل بالعقوبات المقررة في هذا القانون .

أصوات : نثني على ذلك .  
معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : قد يكون له عدة اتجاهات ، واعتقد ان ما ذهب اليه الاخ عبد الكريم هو عمل من اعمال السيادة ، وهذه هيئة حكومية تتبع أجهزة مشوشة ، قد تكون أجهزة سرية لالتقاط معلومات ، وانا إذا قمت بواجبي كمؤسسة لدفع الخطر او لافشال بعض

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : القصة هي ليس كما تفضل الدكتور هاشم الدباس لمنع السلطة او تقييدها في ان تصل الى مصدر التشويش ، وانما الموضوع اساءة استعمال السلطة ، عندما يفشي الموظف اسرار الناس بغير حق هذا موضوع بحاجة الى ضرر وهذا ليس من عمل السلطة ، هذا وصلت اليه عن طريق تتبعها للمصدر ، فلما تتبعته وصلت الى بعض الاسرار ، نشرها هذا من السيادة ليس من السيادة .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً معالي الرئيس .

يا سيدي الفقرة ( أ ) هذا جواز شرعي للهيئة ان تتعقب مصدر اي ارسال بالموجات الراديوية هذا جواز شرعي ، الجواز الشرعي لا يجوز ان يلحقه اي ضرر ، الدولة بهذا تتعقب اي موجب قد يلحق ضرر ، الحقيقة اذا قلنا ان الجواز الشرعي واجب الضمان لكون قد اخطينا بكل قواعد المسؤولية التي كلنا نعرفها بهذا تتعقب بسبب انها بهذا تتأكد ، نحن لا نتحدث عن اساءة استعمال سلطة او تعسف ، وبالتالي لا يمكن ان يفرض الضمان على الدولة عندما تقوم بمباشرة حق قانوني لها .

النقطة الثانية بالنسبة للموظف اذا افشى ، هذا موضوع مختلف اذا افشى يلاحق ، واذا لوحق يمكن ان يدفع تعويضات مدنية ويمكن صاحب المرفق ان يكون مسؤول بالتضامن والتكافل .

الاحداث لاشخاص يقومون باستعمال اجهزة غير قانونية ، ولبت فيما بعد ان المؤسسة كانت ليست على حق ، لماذا التعويض ؟

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان معالي الزميل عبد الكريم هو يريد ان يحفظ للمرخص سرية وحقه ، ولكن بالتدقيق في الفقرة ( ب ) تجد بأن المخلو الذي وضع على نشر المعلومات هو اذا كان من قبل الهيئة تعمداً ودون ضبط اداري وبدون تحقق من المدير المسؤول ، فحق للمرخص له ان يطلب التعويض ، اما اذا تبين منها طيش من احد الموظفين واخذ عقابه الجزائي وينشر هذا العقاب ، فيعتبر كما تفضل الزميل رئيس اللجنة المالية هذا سلطة تقديرية ومن مسلسل السيادة في القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور القضاة .

الدكتور احمد القضاة : شكراً معالي الرئيس .

قبل قليل اقررنا في المادة ( ٦٣ / أ ) ان موظفي الهيئة أو المؤسسة هم من الضابطة العدلية ، ويعني ذلك ان لهم حق المراقبة ، فكيف تتفق المراقبة مع الفرامة ودفع الضرر للمراقب ، اعتقد ان هذا حكماً وشرعاً لا يجوز وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم زيد .

هذه المادة الأصل



باعتقادي ان لبقى على المادة كما هي  
لنتفق مع المبادئ المقررة بالقانون المدني  
وبالاحكام العامة وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد  
الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً  
معالي الرئيس .

انا فهمت من الفقرة ( ب ) ان الموظف  
الذي يقوم بنشر او اشاعة مضمون تلك الرسائل  
يعاقب بالعقوبات المقررة في هذا القانون ،  
ولدى البحث تبين لي انه سيعاقب اذا فعل مثل  
ذلك حسب المادة (٧١) من هذا المشروع ، اما  
التعويض الذي يلحق فهو جانب به عدالة ،  
بمعنى انني اعطيت صلاحية كمشرع في هذا  
القانون للمؤسسة ولوظفيها اللذين اعطيتهم  
صلاحية الضابطة العدلية ، هم يتعقبون مصدر  
اي ارسال بالموجات الراديوية للتحقق من  
ترخيص ذلك المصدر ، لكن اذا كان هذا  
الاطلاق سيعطيهم الحق بتعقب مصدر اي  
ارسال كما يقول النص بالفقرة ( أ ) مصدر اي  
ارسال ، واعفاهم من الغرامة واعفاء المؤسسة  
من الغرامات قد يطلق يد الموظف المخالف وقد  
يتعسف الموظف المخالف ، وقد يصل الامر الى  
ان يصبح الهدف من سرية المعلومات وهو  
هدف مقدس نص عليه الدستور سرية المكالمات  
وسرية المراسلات ، قد يصبح الهدف منها  
الحقيقة متنافي في هذا التشريع ، اما الضمان  
فهو امر عادل وواجب في كل العالم كل من  
يلحق ضرراً بالآخر ، يلزم بالتعويض حتى لو

كانت الدولة وحتى لو كانت المؤسسة ، انا مع  
اعطاء المؤسسة صلاحيات الضابطة العدلية ومع  
اعطاء المؤسسة حق التعقب على مصادر ارسال  
الموجات الراديوية ، لكن اذا كان هذا التعقب  
فقط من اجل التلصص على المكالمات وغداً  
سنرى ذلك ، وهناك عقوبة على من ينشر  
ويشيع ، كل عقوبة في الدنيا مقابلها التزام  
مدني يجبر الضرر الذي يحصل من مواطن او  
يحصل من مصدر الذي ارسل بصورة  
مرخصة ، فلذلك انا اقترح اضافة بند  
التعويض على الشكل الذي اقترحه وشكراً  
سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد  
الباقى جمو .

السيد عبد الباقي جمو : انا الواقع  
استغرب من هذه المناقشة الخارجة عن مضمون  
هذه الفقرة ، الفقرة لا تتحدث عن الالتقاط ،  
اذا تتحدث عن نشر مضمون الرسائل التي تم  
التقاطها في معرض تتبع مصدر الرسالة او  
اشاعته ولا تتحدث عن الالتقاط ، اذا كان  
المصدر او الملتقط مرخصاً او لم يكن غير  
مرخص فالحديث عن نشر او اشاعة مضمون ما  
التقط ، ولذلك هذه الفقرة من حيث الصيغة  
صحيحة مع تصحيح اللغة وانا صممت  
الصياغة ، وهذا التصحيح موجود ، ولذلك لا  
حاجة الى التعرض الى الالتقاط ، انا اشاعة  
ونشر ما التقط وهذه المادة لا علاقة لها  
بالالتقاط .

معالي رئيس المجلس : ما هو اقتراحك  
اخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : وتلزم  
المؤسسة بالتعويض اذا تبين ان المصدر مرخصاً .

معالي رئيس المجلس : من مع هذا  
الاقتراح ؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام : (١٤) من (٤٦) .

معالي رئيس المجلس : لم ينجح  
الاقتراح ، قرار اللجنة المالية مع التعديل ، من  
مع القرار ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٦: مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى  
وباستثناء الجرائم المنصوص عليها في  
المواد ( ٧١-٧٧ ) من هذا القانون  
للمدير العام أن يعقد تسوية صلحية في  
قضايا مخالفة أحكام هذا القانون سواء  
قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيها  
وذلك بالاستعاضة كلاً أو جزءاً عن  
الجزاءات والغرامات المنصوص عليها  
في هذا القانون بغرامة نقدية لا تقل  
عن مثلي الغرامة المقررة .

قرار اللجنة المالية

المادة ٦٦:

١- اضافة عبارة ( بموافقة المجلس ) بعد  
عبارة ( للمدير العام ) .

٢- موافقة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد  
الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : يا سيدي  
هذه التسوية مش معروفة تسوية الجرائم الا  
بالقانون الامريكي ، في القانون الاردني ما فيه  
تسويات على الجرائم ، الجرائم من اختصاص  
المحاكم ، حتى تضع النيابة العامة يدها على اي  
جريمة بمجرد علمها بذلك ، اما ان نعطي  
للمدير العام ان يعقد تسوية صلحية في قضايا  
مخالفة احكام هذا القانون ، هذا امر لم يقل به  
احد ولا يجوز يا سيدي ، لا يجوز نهائياً هذا  
الكلام وهذا مخالف للدستور حتى ، هذه المادة  
تلغى كلها .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان  
السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي  
الرئيس .

انا اقترح شطب هذه المادة لانها تتيح  
للمدير في المستقبل علاوة على النواحي  
القانونية التي ذكرها معالي ابو فيصل ، لانها  
تتيح ان يكون هناك غير عدالة ، فاذا كان ذلك  
للمدير على علاقة طيبة بشركة ربما اذا خالفت  
يعمل تسوية معها ، واذا كان اي شركة مش  
محسنة خطتها معاه يراح ساجنتهم وغير ذلك ،  
فانا اقترح شطب هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام دكتور  
نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : يا سيدي لم  
نعد نستوعب .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي طوّل  
بالك عني الله يرضى عليك يا شيخ عبد

هذه المادة البطل



الباقى ، زميل رافع نقطة نظام بذلك ياني اعطيه الدور والا ما اعطيه الدور ، استغفر الله العلي العظيم واتوب اليك تفضل يا شيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : كثر الله خيرك ، بس انت حساس جداً لما ارفع يدي ، اما غيري يقاطعك ويتحدث ويقاطع الآخرين ، انا لما اتحدث اتحدث وباختصار ، ولذلك هذه حساسية الله يعينك منها .

معالي رئيس المجلس : بدي ارد عليك ، انتظر وطول بالك .

السيد عبد الباقي جمو : ورد عليك وخليني اتكلم .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ انت اقدم نائب في هذا المجلس وانت تعرف المفروض النظام اكثر مني ومن الآخرين ، زميل رافع يده لنقطة نظام ، ولكني اعطيك الدور في الوقت المناسب .

السيد عبد الباقي جمو : اذا سمحت انت يجب ان تشير حتى واحد يعرف انك .....

معالي رئيس المجلس : انا اسجل اللي لهم الدور ويعطيهم الدور ، تفضل .

السيد عبد الباقي جمو : انا معود انك ما تعطيني ولذلك ابقى رافع يدي حتى تشير .

معالي رئيس المجلس : شوف يا شيخ .

السيد عبد الباقي جمو : بالنسبة لما اشار اليه معالي الاخ ابو فيصل ، هذه المادة

تستثني الجرائم ولا تعطي الحق للمدير العام حتى بموافقة المجلس ان يجري الصلح فيها ، لذلك المادة تقول :-

مع مراعاة احكام القوانين الاخرى باستثناء الجرائم .

له بعد استثناء الجرائم ان يجري الصلح في الامور الاخرى وليس في الجرائم .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم تفضل .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان هذه المادة فيها مرونة من اجل ان تعطي لادارة المؤسسة حل بعض المشكلات التي يمكن حلها بعيداً عن تكليف المواطن وارهاق الناس ، ومثل هذه المرونة اذكر انها موجودة ايضاً في دائرة الجمارك وفي قانون الجمارك ، فيه بعض امور كثيرة نحل عن طريق المدير العام وتسوية هذا الامر ، فاذا كان الامر كذلك ، فلماذا نقطع على المؤسسة هذه المرونة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : معالي الرئيس اقترح الاقتراح التالي وتقرأ كالآتي :

بالاستعاضة كلاً او جزءاً عن الغرامات . وشطب كلمة الجزاءات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة المالية .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة ما يتبادر للذهني بأن ما رمى اليه الزميل ابو فيصل هو يقصد فيه الجرائم التي يمكن ان ترتكب في هذا القانون ، ولكن بالتدقيق وليسعفنا معالي وزير العدل ومعالي رئيس اللجنة القانونية بالتدقيق في المادة ، هي وضعت انه باستثناء الجرائم المنصوص عليها ومراعاة احكام القوانين الاخرى ، لانه فيه قوانين جزاءات وقوانين تمويزات وهذه قواعد عامة ومعروفة ويمكن لالسان وما دام مطلق الحكم لمحكمة العدل ان تقوم بكل واجبات الحقوق بين الناس ، للمدير العام وبموافقة المجلس ان يعقد تسوية صلحية في قضايا مخالفة احكام القانون ، ويمكن ان تكون مخالفات بسيطة غير مقصودة وغير ضارة ، وثما توجب العقوبة يجري تسويات لامور خشية تعطيل هذا للرفق او العزوف عن عملية الالغاء وعملية للقضاء وارجو ابقاء المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ ملفح الرحيمي .

السيد ملفح الرحيمي : شكراً معالي الرئيس .

انا اعتقد ان هذه المادة لا داعي لها تماماً ، لانها جاءت معكوسة تماماً بالمعنى الذي ترده هذه المادة ، لو جاءت المادة ان للمدير

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الفصل الحادي عشر يبين الجرائم والعقوبات ، وهي اشد العقوبات الموجودة في هذا القانون ، جئنا في المادة (٦٦) نقول :

مع مراعاة وباستثناء المواد الواردة في (٧١) الى (٧٧) يجوز للمدير بموافقة المجلس ان يعقد صلح قبل نظر القضية او اثناء نظر القضية .

وهذا النظر والمصالحة ترتب ضعفي الغرامة المنصوص عليها في المواد السابقة ، لانه حقيقة ما استثنينا الغرامات ولا استثنينا الجزاءات الموجودة في المادة (٧١-٧٧) ، ولذلك اعتقد ان هذه المادة جاءت لتسهيل بعض الامور التي قد تتكدس امام الهيئة ، وهناك سوابق كثيرة والجمارك فيها جرائم كثيرة مثل التهريب ، واعطت لمعالي وزير المالية ومدير الجمارك حق المصالحة قبل رفع القضية امام القضاء وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور القضاة .

الدكتور احمد القضاة : شكراً معالي الرئيس .

ما دام ان العقوبات قد وضعت احكامها في هذا القانون ، اذن لا بد من تطبيقها قضائياً ، وهل يجوز للمدير العام ان ينصب نفسه قاضياً ليطبق احكام القانون ؟ وشكراً معالي الرئيس .

هنا من الفصل

العام الحق باستعمال مخالفات المواد (٧٧-٧١) لكنها معها ، اما جاءت هذه المادة معاكسة تماماً ، وانا اؤيد رأي الزميل ابو فيصل في الموضوع والغاء هذه المادة تماماً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ابو زلط تفضل .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة استبدال العقوبة بغرامة هذا سيمرر طبقية ظالمة في المجتمع ، السبب ان المخالف الثري الغني يدفع الالاف ولا يبالى لكن اللي يبطل تحت السيف والمقص الفقير ، فلذلك تحقيقاً للمدالة انضم صوتي الى صوت اخي ابو فيصل بالغاء قضية التسوية الصلحية في قضايا المخالفة لهذا القانون حتى يكون المجتمع مجتمعاً واحداً في ظل المساواة والمدالة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

يبدو انني بعض الاحيان اهدو غريباً ، لكنني احاول ان استجمع ما في ذهني من افكار قانونية ، واحاول ان اكون يعني في كل نص يقرأ او يناقش في هذا المجلس متفقاً مع الدستور ومتفقاً مع ضميري سيدي الرئيس وعارف اقراحي يجوز ما ينجح ، لكنني سأتكلم يا سيدي الجريمة عام تقسم الى ثلاثة انواع بحكم

شدتها او بحكم العقوبة المقررة عليها ، جنائية ، والاقل من ذلك جنحة والاقل من ذلك مخالفة ، بمعنى مخالفة السير تعتبر جريمة تسمى في القانون جريمة وهذه مخالفات والدستور الذي اقسمننا اننا سنحافظ عليه اعطى حق الولاية على كافة الجرائم للقضاء ، لم يعطي الموظفين الا صلاحية ضبط الجرائم اذا كانوا من الضابطة العدلية ، فالضابطة العدلية تضبط الجريمة وتحيلها الى النيابة العامة ، والنيابة العامة تحيلها الى القضاء المختص ، والقضاء المختص يقول كلمته اما براءة ، واما ادانة ، واما تفريراً ، واما حبساً الى اخر ما هو مقرر في اي قانون لاية جريمة معينة .

اما ان نعطي لاي موظف اداري ، ان يكون موظفاً وادارياً ومرخص ثم نعطيه صفة القاضي هذه امور مخالفة للدستور ، ويجب علينا ان ننتبه لها ان لا نسلق التشريعات سلقاً .

القول بأن قانون الجمارك يعطي ذلك ، اذا كان هذا الخطأ موجود في قانون الجمارك او كانت لقانون الجمارك ظروف معينة لا اعتقد انها منطقية هنا وهذا امر مختلف تماماً ، واذا كانت خاطئة فلا يجوز ان نسير على نفس الخطأ والرجوع الى الحقيقة دائماً أولى من التماذي في الخطأ .

ضريبة الدخل ليس غرامات ، ضريبة الدخل تفرض على الشخص بحسب دخله ولها أحكام خاصة ، وعندما يتراكم عليه تجري هنالك مصالحات .

معالي وزير العدل : لا شك ان النقطة التي اثارها معالي الاخ عبد الكريم الدغمي في منتهى الاهمية ، صحيح في قوانين تأخذ بالتسوية الصلحية قبل اقامة الدعوى ، قوانين تأخذ أثناء نظر الدعوى ، حقيقة ما اثاره الزميل والحكومة تأمل اعطاءها فرصة للرد على هذه النقطة وستطرحها للدراسة وستعود للمجلس برأي حول هذه المادة ، نظراً لاهمية النقطة فعلاً التي اثارها زميلنا الاستاذ عبد الكريم .

معالي رئيس المجلس : اذن زملائنا استاذنكم في ان يبقی هذه المادة للجلسة القادمة ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام : ٧- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : الجلسة القادمة يوم الاحد تاريخ ١٧/٩/١٩٩٥ ارفع الجلسة وشكراً لكم .

اما هذه مخالفات ، اما قول سماحة الشيخ عبد الباقي انه باستثناء الجرائم فهو قد عامل النص على طريقة ( ولا تقربوا الصلاة ) ، انا قلت له اكمل المادة : وباستثناء الجرائم المنصوص عليها في المواد ( ٧٧-٧١ ) .

يعني ( السبع او الثمن ) الجرائم هذه مستثناة من صلاحيات المدير العام ، لكن الجرائم الاخرى والمخالفات الاخرى كيف نعطي المدير العام حق ان يصبح قاضي ويستثنى ، هذه امور ليست من اختصاص الموظفين ، وهذه الامور حسب الدستور وانا اصر أنها من اختصاص القضاء ، وانتم حرين في التصويت وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً معالي وزير العدل .

( انتهت الجلسة )

رئيس مجلس النواب  
سعد هائل السرور

امين عام مجلس الامة  
حكم خير

هكذا منذ الفصل